

مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق



إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥

رقم التقرير SIGIR 05-025

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦



المفتش العام لإعادة إعمار العراق

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

مذكرة إلى سفير الولايات المتحدة في العراق.

اللواء القائد، القوات المتعددة الجنسيات في العراق

مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق

الموضوع: إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

(التقرير رقم SIGIR-05-025)

نُقدم هذا التقرير لمعلوماتكم واستخدامكم. أجرينا عملية التدقيق هذه نتيجة طلب صدر في العام ٢٠٠٤ عن مساعد وزير الدفاع، عبر المفتش العام لوزارة الدفاع، إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق كي يقوم بمراجعة برامج الاستجابة الطارئة للقائد لتحديد ما إذا كانت قد تمت بشكل صحيح إدارة أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على يد مسؤولي ووكالات وزارة الدفاع. لقد نشرنا تقريرنا الأول حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (SIGIR 05-014) واستنتجنا ان أنظمة الرقابة الإجمالية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد بحاجة إلى تحسين. يتوسّع هذا التقرير بناءً على تلك النتائج لتقييم إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق للسنة المالية ٢٠٠٥. وقد نقوم بتنفيذ عمليات تدقيق إضافية تتعلق ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد من خلال جهدنا المتواصل لتلبية هدف طلب مساعد الوزير، أو وفقاً لأي سلطة تفويض أو إرشاد أخرى.

لقد أخذنا في عين الاعتبار رأي القوات المتعددة الجنسيات في العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول مسودة هذا التقرير عند تحضير التقرير النهائي.

إننا نقدر حسن معاملتكم لموظفينا. لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يرجى الاتصال بالسيد كليف سبرويل بالبريد الإلكتروني clifton.spruil@iraq.centcom.mil أو بالهاتف على الرقم 343-8816 (703)، أو بالسيد جايسون فانر بالبريد الإلكتروني jason.venner@iraq.centcom.mil أو بالهاتف على الرقم 343-9256 (703). يرجى الرجوع إلى الملحق "هـ" فيما يخص توزيع هذا التقرير.

ستيوارت دبليو بوين جونيور

المفتش العام

مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

رقم التقرير: SIGIR-05-025

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥

موجز تنفيذي

المقدمة: خلال سياق السنة المالية ٢٠٠٥، فوّض الكونغرس الأميركي استعمال ٨٤٥ مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وقد تمّ تخصيص ٧١٨ مليون دولار للقوات المتعددة الجنسيات في العراق لدعم عملية حرية العراق. إن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يمكن قادة القوات المسلحة الأميركية في العراق من الاستجابة للإغاثات الإنسانية الطارئة ومتطلبات إعادة الإعمار للمجتمع المحلي عن طريق تزويد الأموال لأعمال التصليحات والتعويضات عن الوفيات الناتجة عن العمليات الحربية، وتوفير المعدات مثل المولدات الكهربائية لدعم البنية التحتية الحرجة، وعمليات التنظيف المدني الواسع النطاق، والنشاطات الإنشائية لأجل توظيف أكبر عدد ممكن من العراقيين. بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٥، فقد حددت القوات المتعددة الجنسيات في تقريرها أنها ألزمت مخصصاتها البالغة ٧١٨ مليون دولار إلى ٧,٦٧٨ مشروعاً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، من بينها ٤,٨٠٥ مشاريع تمّ إنجازها بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لقد ذكرنا سابقاً في تقريرنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أن القوات المسلحة الأميركية لم تلتزم كلياً بالأنظمة والإرشادات المتعلقة بالمحافظة على الرقابة على الأموال المخصصة أو بحفظ المستندات اللازمة لاحتساب المشاريع في السنة المالية ٢٠٠٥. هواجسنا إزاء هذه الأحوال أدت إلى إصدار تقرير التدقيق هذا والذي يبحث في إدارة برامج الاستجابة الطارئة للقائد من جانب القوات المتعددة الجنسيات في العراق خلال السنة المالية ٢٠٠٥.

الأهداف: كانت أهداف هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت القوات المتعددة الجنسيات في العراق قد:

- نفذت أنظمة الرقابة لإدارة مشاريع، وأموال، وسجلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في السنة المالية ٢٠٠٥ بشكل فعال.
- نسقت بشكل فعال مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، حيث كان ذلك ملائماً، مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لاستخدام الموارد المتوفرة بالشكل الأمثل لاستدامة المشاريع وإعادة إعمار العراق.

النتائج: حصل تقدّم كبير في تحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على يد القوات المتعددة الجنسيات في العراق. وقد شمل ذلك تحسين انتظام المشاريع مع الأهداف الاستراتيجية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، والتعقب المركزي لوضعية المشاريع وإدارة سجلات المشاريع، وتنسيق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع برامج إعادة الإعمار الأخرى للولايات المتحدة. ولكن وجدنا أن بيانات المشاريع التي استعملتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق لتتبع تقدّم المشاريع، وإعداد التقارير حول أوضاع المشاريع وإرسالها إلى وحدات مراكز القيادة الأعلى، قد احتوت على عدة أخطاء، واستمرت وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق بعدم الالتزام الكامل بمتطلبات حفظ سجلات المشاريع. إضافةً لذلك، وجدنا أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق لم يكن لديها عملية متوافقة تماماً لتنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، عندما كان يستخدم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بالتزامن مع البرامج الأخرى لإعادة إعمار العراق، كما أنها لم تتسق مع وزارة الخارجية لاستدامة المشاريع الإنشائية الكبيرة ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

الأعمال الإدارية : خلال سياق عملية التدقيق هذه، أبلغنا هواجسنا إلى القوات المتعددة الجنسيات بشأن الأخطاء في أداة تتبع المشاريع. ونتيجة لذلك، بادرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق إلى القيام بمراجعتها الخاصة لمعطيات مشاريع السنة المالية ٢٠٠٥. كذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بدأت القوات المتعددة الجنسيات في العراق في الانتقال إلى نظام إدارة إعمار العراق لاستعماله بمثابة أداة لتتبع مشاريعها، الأمر الذي يخفف الأخطاء التي قمنا بتعيينها الحاصلة في النظام الحالي لتتبع المشاريع القائم لدى تلك القوات. إضافةً لذلك، نشرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق وسفارة الولايات المتحدة في العراق بياناً مشتركاً للبعثة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ذكر أن كافة الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتوفرة للوكالات الأميركية في العراق ستصبح مندمجة معاً خلال السنة المالية ٢٠٠٦ وذلك لرفع فعالية جهود الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق إلى الحد الأقصى.

التوصيات. نوصي اللواء القائد، القوات المتعددة الجنسيات في العراق، بأمر مدراء البرامج لديه والقيادات الأدنى مرتبة باتخاذ التدابير التالية:

- ١- إجراء فحص دقيق لكافة أموال ومشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ لاحتمال الأخطاء في التقارير حول أوضاع المشاريع. إضافةً لذلك، إذا تمّ التأكد أن الأموال قد أُلزمت بشكل غير صحيح، بالمقارنة مع مخصصات السنة المالية ٢٠٠٥، يجب على القوات

المتعددة الجنسيات في العراق أن تُبادر إلى إلغاء التزامات أموال السنة المالية ٢٠٠٥، وإعادة الإلزام للمشاريع بأموال مُخصصة بالصورة الملائمة.

٢- إجراء مراجعة ربع سنوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد لضمان كون المعطيات المحتواة ضمن الأداة المستخدمة لنتبع المشاريع صالحة ومتوافقة، قدر الإمكان، مع معطيات التزامات المشاريع في الأنظمة المالية للجيش.

٣- توضيح وفرض تطبيق الإرشادات القائمة لجمع السجلات المطلوبة للمشاريع. يجب أن تتفد القوات المتعددة الجنسيات في العراق مراجعات ربع سنوية لسجلات المشاريع لتحسين إدارة ملفات المشاريع. كذلك على القوات المتعددة الجنسيات في العراق درس إمكانية تطوير مخطط لتوفير التدريب لكافة وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق، الحالية والمستقبلية، حول متطلبات مستندات المشاريع وكيفية حفظ وتخزين هذه السجلات. ويجب أيضاً درس طرق تخزين السجلات في نسق إلكتروني.

٤- إضفاء الصفة الرسمية النظامية على عملية تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بحيث لا يُستعمل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلا بالترافق مع البرامج الأخرى لإعادة الإعمار، وخصوصاً تلك المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية.

٥- تنسيق الخطط والتمويلات اللازمة لاستدامة المشاريع الإنشائية الكبرى ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد؛ كما المشاريع ذات القيمة الاستراتيجية مع وزارة الخارجية.

ملاحظات الإدارة والاستجابة إلى تقرير التدقيق. نيابةً عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-1)، وافق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، أو وافق جزئياً، على أربع من أصل خمس توصيات في التقرير. وقد وافقنا بوجه عام على الملاحظات المقدمة من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، في بعض الحالات، وعدلنا تقريرنا وفقاً لذلك. ولكن، لاحظنا أيضاً أن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق قد أساء فهم أجزاء من اثنين من توصياتنا، ولذلك أعدنا تأكيد موقف المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن التنسيق حول استدامة مشاريع إعادة الإعمار هو المكون الرئيسي للنجاح الإجمالي لحكومة الولايات المتحدة في العراق. كذلك قدّمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ملاحظات فنية على هذا التقرير. لقد وافقنا على ملاحظاتها وغيرنا التقرير وفقاً لذلك. وكانت الملاحظات المستلمة مُستجيبة بالكامل.

نُخطط لإجراء تقرير تدقيق تابع هذه السنة لتحديد ما إذا كانت نوعية المعطيات في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والمحتواة ضمن الأنظمة المالية وفي التقارير إلى الكونغرس دقيقة، ومناسبة في توقيتها، ومتوافقة مع بعضها البعض.

جدول المحتويات

موجز تنفيذي

i

المقدمة

١

الخلفية

٥

الهدف

النتائج

٧

أنظمة الرقابة الإدارية

١٧

تنسيق المشاريع

٢٣

الاستنتاج والتوصيات

الملاحق

٢٦

أ- النطاق والمنهجية

٣١

ب- مراجعة ملفات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

٣٦

ج- الاستعمالات والتقييدات لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

٣٩

د- المختصرات

٤٠

هـ- توزيع التقرير

٤٣

و- أعضاء فريق التدقيق

ملاحظات الإدارة

٤٤

الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق

الخلفية

خلال سياق السنة المالية ٢٠٠٥، فوّض الكونغرس استعمال ٨٥٤ مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وقد قامت قيادة المنطقة الوسطى للولايات المتحدة بتخصيص ٧١٨ مليون دولار للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لدعم عملية حرية العراق^(١). إن هدف برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هو تزويد القادة العسكريين للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان بالقدرة على الاستجابة لمتطلبات الإغاثة الإنسانية الطارئة ومتطلبات إعادة الإعمار للسكان المحليين، ضمن مناطق مسؤولياتهم، من خلال مجموعة متنوعة من النشاطات غير الإنشائية والإنشائية. الأداة التي استعملتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق لتتبع المشاريع في السنة المالية ٢٠٠٥ أشارت إلى أن الأموال أُلزمت إلى ٧,٦٧٨ مشروعاً، منها ٤,٨٠٥ مشاريع تمّ إنجازها بنهاية السنة المالية (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) لدعم عملية حرية العراق. للاطلاع على القائمة كاملة لعدد المشاريع والتزاماتها وفقاً لنوع كل مشروع، كما ورد في تقرير القوات المتعددة الجنسيات في العراق للسنة المالية ٢٠٠٥، راجع الملحق ج.

رفعت لنا القوات المتعددة الجنسيات في العراق تقرير تبيّن فيه أنها أُلزمت حوالي ٢٨٤,٢ مليون دولار، أو حوالي ٤٠ بالمئة من إجمالي مخصصاتها، إلى ٤,١٠١ مشروع غير إنشائي في السنة المالية ٢٠٠٥. تتضمن بعض الأمثلة عن المشاريع غير الإنشائية دفعات التعويض عن الوفيات، وتوزيع مواد غذائية، وشراء معدات مثل الكمبيوترات، والمولدات الكهربائية، والمركبات.

في السنة المالية ٢٠٠٥، رفعت لنا القوات المتعددة الجنسيات في العراق تقرير تبيّن فيه أنها خصصت حوالي ٤٥٠,٨ ملايين دولار، أو حوالي ٦٠ بالمئة من إجمالي مخصصاتها إلى ٣,٥٧٧ مشروعاً إنشائياً. تشمل المشاريع الإنشائية تصلح المنازل والمباني المتضررة نتيجة العمليات العسكرية، وبناء أو إعادة إعمار البنية التحتية للمجتمع مثل المستشفيات، والمدارس، والسيارات والحواجز لحماية خط

^(١) فوّض الكونغرس تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ثلاث مرات خلال سياق السنة المالية ٢٠٠٥ من الأموال المخصصة قبلاً لوزارة الدفاع لبرامج العمليات والصيانة: في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تخصص ٣٠٠ مليون دولار بموجب "قانون رونالد ديبلو ريغان لتفويض الدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٥" (P.L. 108-375)؛ وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تخصص ٥٠٠ مليون دولار بموجب "قانون التخصيص الموحد ٢٠٠٥" (P.L. 108-447)؛ ومجدداً في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥ تمّ التفويض النهائي لمبلغ ٨٥٤ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٥ بموجب "قانون التخصيص التكميلي الطارئ للدفاع، والحرب العالمية على الإرهاب، وإغاثة ضحايا التسونامي ٢٠٠٥" (P.L. 109-13).

أنابيب النفط، ومشاريع ضمن ما يسمى "آخر ميل تكتيكي" لردم الفجوة القائمة بين المشاريع الكبرى للإغاثة وإعادة إعمار العراق وبين حاجات السكان المحليين (أي، بناء المحطات الكهربائية الفرعية أو أنظمة الصرف الصحي التي تربط الأحياء في العراق بالطاقة الكهربائية أو بخطوط المياه). تتطلب بعض هذه المشاريع الإنشائية أموال إضافية لتكاليف تأمين الاستدامة المتواصلة (أي اكلاف التشغيل والصيانة) مصدرها إما من الولايات المتحدة أو من حكومة العراق لصيانة الإنشاءات على مر الزمن.

إرشاد برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ لعملية حرية العراق. يجب أن تتخذ وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لكي تدعم الأهداف الاستراتيجية لمخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق للسنة المالية ٢٠٠٥. إن مخطط الحملة هو أمر عملاني سري يجري تحديثه دورياً ويُفصل الأهداف العسكرية، والسياسية، والاقتصادية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. كان يرغب اللواء القائد، للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، أن يدعم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هذه الأهداف، وذلك من خلال التركيز على المشاريع التي تستخدم اليد العاملة بكثرة، وعلى الاغايات الإنسانية الطارئة، وجهود إعادة الإعمار خلال السنة المالية ٢٠٠٥. إن وثيقة القيادة السياسية والإجراءات التشغيلية القياسية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، التي نُشرت في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكانت نافذة طوال السنة المالية ٢٠٠٥، أوضحت ووسعت أوامر اللواء القائد عن طريق تركيز برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على "مشاريع الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار الكبيرة الظهور للعيان، والسريعة البدء، والمستخدم لليد العاملة بكثرة" واستعمالها في:

- إعادة الإعمار بعد العمليات الحربية لتحسين السريعة للظروف المحلية في المناطق المتأثرة بالقتال
- أعمال التصليح الطارئة للمرافق الحرجة
- سدّ النقص في البنية التحتية الحرجة التي يمكن حل أمرها بسرعة
- خفض مخاطر إلحاق الأذى بالسكان المحليين
- شراء المعدات الحرجة لاستبدال معدات مُعينة أو إنشاء خدمات حرجة للمجتمع
- استخدام أكبر عدد ممكن من العراقيين

كذلك أصدرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) أوامر جزئية توضح أو تغيّر مسؤوليات إدارة البرنامج والمتطلبات الإجرائية للوحدات الأدنى مرتبة خلال سياق السنة المالية. وبصفتها الوكالة التنفيذية الرئيسية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق لتنفيذ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، نشر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) مخطط الحملة لزيادة الاستعمال لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وفقاً لمخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق؛ وأصدر

أوامر جزئية لإبلاغ الوحدات الأدنى مرتبة بالتغييرات المحدثة في البرنامج المذكور؛ ونشر وثيقة إجراءات التشغيل القياسية الخاصة به في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، والتي نظمت كافة الإجراءات الجارية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ولمتطلبات الوحدات الأدنى مرتبة. إضافة لذلك، حدّد مسؤولو الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الذين قابلناهم المشاريع التي تستغرق ١٨٠ يوماً أو أقل لتلبية متطلبات الإرشاد لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، والذي يتطلب الاستجابة للإغاثة الإنسانية الطارئة ومتطلبات إعادة الإعمار لسكان العراق المحليين.

مسؤوليات وزارة الدفاع للبرنامج. مساعد وزير الدفاع - المراقب المالي العام، الموجود في البنتاغون، في أرلنغتون، فيرجينيا، وهو المسؤول عن وضع المبادئ والسياسات، والإجراءات لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والإشراف على تنفيذها.

إن جيش الولايات المتحدة هو الوكيل التنفيذي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. أمّا مكتب موازنة الجيش، بقيادة مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والمراقب المالي العام، هو المسؤول عن إعداد التقارير ورفعها إلى الكونغرس كل ربع سنة حول المصادر، والتخصيصات، والاستعمالات لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لكل من العراق وأفغانستان. يقع كذلك مكتب موازنة الجيش في البنتاغون، في أرلنغتون، فيرجينيا.

تُشرف القيادة الوسطى للولايات المتحدة، مقرها الرئيسي في تامبا، فلوريدا، على أموال العمليات العسكرية والبرامج في العراق وأفغانستان. وتكون القيادة الوسطى للولايات المتحدة مسؤولة عن تخصيص أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ما بين العراق وأفغانستان، ومن خلال القيادة لمكونات الجيش، تقوم القيادة الوسطى لقوات الجيش (CERP) بتسوية حسابات أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كل ثلاثة أشهر وترفع تقارير هذه النتائج إلى مكتب موازنة الجيش لتقديم التقارير ربع السنوية إلى الكونغرس.

تُشرف القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، مقرها الرئيسي في بغداد، العراق، على أموال العمليات العسكرية، والبرامج، وإعادة الإعمار في العراق. والقوات المتعددة الجنسيات في العراق تقوم بإدارة البرامج في العراق المتعلقة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. أما الوحدات الأدنى مرتبة التالية فتدير وتنفذ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للقوات المتعددة الجنسيات في العراق.

- إن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، مقره الرئيسي في كامب فيكتور في بغداد، العراق، هو القيادة العملياتية الرئيسية للعمليات العسكرية وإعادة الإعمار للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. يدير الفيلق المتعدد الجنسيات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والأموال،

والسجلات للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. للسنة المالية ٢٠٠٥، تمّ تفويض الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق والوحدات الأدنى مرتبة إلزام مبلغ ٦٩٢ مليون دولار، الامر الذي نتج عنه ٧،٤٩١ مشروعاً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وهو ما مثل ٧٥ بالمئة من موازنة إعادة الإعمار البالغة ٩١٨ مليون دولار الخاصة بالفيلق المتعدد الجنسيات في العراق للسنة المالية ٢٠٠٥^(٢). وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، عيّن للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق قيادتين مختلفتين لفيلق الجيش، الفيلق الثالث ومقره فورت هوود في تكساس، والفيلق المحمول جواً الثامن عشر ومقره فورت براغ في نورث كارولينا. وتم تنفيذ عمليات تحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي شُرحت في هذا التقرير من قبل الفيلق المحمول جواً الثامن عشر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سوف يتولى الفيلق الخامس ومقره هيدلبرغ، بألمانيا، قيادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق. ولكن العناصر المتقدمة من الفيلق الخامس تولت بالفعل إدارة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق عوضاً عن الفيلق المحمول جواً الثامن عشر وقد أوكلت القوات المتعددة الجنسيات في العراق إليه مهمة الاستجابة لنتائج هذا التدقيق.

- هناك سبع قيادات رئيسية أدنى رتبة (MSCs) لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، تقع مقراتها الرئيسية في أنحاء العراق وتتألف من مشاة الجيش، ومشاة البحرية، وقوات التحالف. إن غرض القيادات الرئيسية الأدنى رتبة (MSCs) هو إطلاق، وتنفيذ المشاريع غير الإنشائية وبعض المشاريع الإنشائية في مناطق مسؤولياتها. وفي السنة المالية ٢٠٠٥، تألفت القيادات الرئيسية الأدنى رتبة بشكل أساسي من قوات التحالف التالية:

- الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد: قوات جيش الولايات المتحدة
- الفرقة المتعددة الجنسيات في وسط وجنوب العراق: قوات التحالف من جمهورية بولندا
- الفرقة المتعددة الجنسيات في شمال وسط العراق: قوات جيش الولايات المتحدة
- الفرقة المتعددة الجنسيات في شمال شرق العراق: قوات التحالف من جمهورية كوريا
- الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب شرق العراق: قوات التحالف من المملكة المتحدة
- القوة المتعددة الجنسيات في شمال غرب العراق: قوات جيش الولايات المتحدة
- القوة المتعددة الجنسيات في غرب العراق: قوات مشاة البحرية للولايات المتحدة

- سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج (GRD)، تقوم بتنفيذ المشاريع الإنشائية الأكبر للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق و/أو للقيادات الرئيسية من مراتب أدنى. يقع مركز

(٢) تم تمويل رصد موازنة إعادة الإعمار لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) (حوالي ٢٢٦ مليون دولار) من أموال الحكومة العراقية المؤقتة ومن برنامج القائد للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار التابع لوزارة الخارجية الأميركية

قيادة فرقة منطقة الخليج في بغداد، بالعراق، وهي تقوم بتوفير خدمات التخطيط، والهندسة، والتعاقد، والإدارة الخبيرة للمشاريع وخدماتها إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق وإلى الوكالات الأميركية الأخرى. وفي السنة المالية ٢٠٠٥ أدارت فرقة منطقة الخليج ٣٩٣ مشروعاً إنشائياً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد بقيمة ٢٢٧ مليون دولار من الالتزامات للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) وللقيادات الرئيسية من مرتبة أدنى (MSCs).

- إن القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) تدعم المشاريع غير الإنشائية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق و/أو القيادات الرئيسية الأدنى رتبة في العراق. يقع مركز القيادة للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان في بغداد، العراق، وهي تقوم بتوفير دعم العقود العمالية إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق للحصول بشكل فعال على الإمدادات الحيوية، والخدمات، والمشاريع الإنشائية لإغاثة وإعادة إعمار العراق. نفذت مكاتب التعاقد للقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان عقوداً لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بقيمة إجمالية قدرها حوالي ٢٢ مليون دولار، وفقاً لمسؤولي القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان.

- إن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، مركز قيادتها في بغداد، بالعراق، هي قيادة أدنى رتبة للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، ومهمتها تنظيم، وتجهيز، ورعاية قوى الأمن العراقية. ألزمت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق حوالي ٢٦ مليون دولار إلى ١٨٧ مشروعاً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في السنة المالية ٢٠٠٥. وقد طُلب من القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق رفع تقارير حول وضعيات مشاريع وأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق.

مسؤوليات وزارة الخارجية للبرنامج. إن سفير الولايات المتحدة في العراق هو رئيس بعثة الولايات المتحدة في العراق، وتابع لوزارة الخارجية، وهو مسؤول عن الإشراف المتواصل والتوجيه العام لكافة المساعدات إلى العراق وفقاً للأمر التنفيذي الرئاسي للأمن القومي رقم ٣٦، عمليات حكومة الولايات المتحدة في العراق. ويتضمن ذلك التوجيه، والتنسيق، والإشراف على كافة موظفي، وسياسات، ونشاطات حكومة الولايات المتحدة في البلاد، باستثناء تلك الخاضعة لقيادة قائد عسكري لمنطقة ما. إن نشاطات وزارة الخارجية لإعادة إعمار العراق ممولة بشكل أساسي من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما تحدد ذلك في القانون العام رقم ١١ - ١٠٨، والقانون العام رقم ١٠٦ - ١٠٨.

مسؤوليات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للبرنامج. إن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحت إدارة وزارة الخارجية، تنفذ المشاريع لترميم البنية التحتية الأساسية في العراق في مجالات الكهرباء،

والمياه/الصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والنقل. تستعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مجموعة مؤلفة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مع التخصيصات المباشرة لتمويل مشاريعها.

الأهداف

إن أهداف تقرير التدقيق هذا هو تحديد ما إذا كانت القوات المتعددة الجنسيات في العراق قد:

- نفذت أنظمة الرقابة لإدارة مشاريع، وأموال، وسجلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بشكل فعال خلال السنة المالية ٢٠٠٥.
- نسقت بشكل فعال مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، حيث هو مناسب، مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لاستعمال الموارد المتوفرة بشكل أمثل لاستدامة المشاريع وإعادة إعمار العراق.

للاطلاع على شرح نطاق ومنهجية التدقيق، راجع الملحق أ. للاطلاع على مراجعتنا لسجلات ومستندات ملفات المشاريع المنفذة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، راجع الملحق ب. للاطلاع على قائمة الاستعمالات لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والتقييدات عليها، راجع الملحق ج. للاطلاع على تعريفات المختصرات المستعملة في هذا التقرير، راجع الملحق د. للاطلاع على قائمة توزيع التقرير، راجع الملحق هـ. للاطلاع على قائمة أعضاء فريق التدقيق، راجع الملحق و.

إدارة وتتبع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

استخدمت القوات المتعددة الجنسيات في العراق عدة عمليات لتحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في السنة المالية ٢٠٠٥، وتحديداً، فإن القوات المتعددة الجنسيات في العراق:

- نفذت ثلاثة عمليات ضمن سلسلة القيادة لديها لانتظام مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة بشكل فعال مع الأهداف الإستراتيجية لمخطط حملتها.
- طلبت من كافة الوحدات الأدنى رتبة تقديم تقارير حول وضعية المشاريع، والأموال، مرتين في الشهر إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ولكي يقوم الفيلق المذكور بتوحيد هذه التقارير ورفعها إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق.
- حولت عملية تجميع وإدارة سجلات المشاريع لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق إلى عملية مركزية وطلبت من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة تقديم سجلاتها المتعلقة بالمشاريع المنجزة بنهاية كل شهر.

نتيجةً لهذه التحسينات، وجدنا أن قوات التحالف استعملت بشكل عام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وفقاً لهدف الإرشاد الصادر عن وحدات مقر القيادة العليا، وأنها أصبحت في موقع أفضل لإدارة المخصصات التكميلية الكبيرة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي استلمتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق بنهاية السنة المالية ٢٠٠٥ بموجب القانون العام P.L 109-13. ولكن، كما سبق وذكرنا في تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق^(٣) (SIGIR). لم تلتزم قوات التحالف كلياً بإرشاد وزارة الدفاع للمحافظة على أنظمة الرقابة على الأموال المخصصة وعلى حفظ المستندات المطلوبة لضمان تحمل المسؤولية عن مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والإشراف عليها.

لقد اختبرنا فعالية هذه الرقابة بعدة طرق. أولاً، راجعنا سجلات ٢٠٧ مشاريع منجزة حتى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد شمل ذلك عينة عشوائية طبقية مؤلفة من ١٨٧ مشروعاً وعينة حكمية عن أكثر ٢٠ مشروعاً كلفةً كانت منجزةً في ذلك الوقت^(٤). استعملت ملفات المشاريع هذه للمساعدة في

(٣) إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٤ (التقرير رقم SIGIR 05-014، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

(٤) للالتزام بمعايير التدقيق الحكومية المقبولة بشكل عام لطرق أخذ العينات الإحصائية، راجعنا مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، قسم الأساليب المقدارية (الكمية). لمزيد من المعلومات حول خطة أخذ العينات، راجع الملحق أ

معرفة ما إذا كانت لبت هدف وزارة الدفاع وإرشاد القوات المتعددة الجنسيات في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وما إذا كانت مستندات وسجلات المشاريع المطلوبة موجودة في نقطة الرقابة المحددة (أي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق). بعد ذلك، حللنا الأداة المستعملة من قبل القوات المتعددة الجنسيات في العراق لتتبع وضعيات المشاريع لتقييم صلاحية معطيات القوات المتعددة الجنسيات في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥. لمزيد من الشرح المفصل حول منهجية هذا الهدف، راجع الملحق أ.

انتظام المشاريع مع مخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق. استعملت القوات المتعددة الجنسيات في العراق عبر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق عمليات لترتيب الأولويات بشكل فعال ولتأمين الانتظام لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع أهدافها الاستراتيجية. وعندما تغيّر التركيز في مخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق نحو التشديد على استعمال برامج إعادة الإعمار، بما فيها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، كأداة تمكين للأهداف العسكرية، والسياسية، والاقتصادية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق للسنة المالية ٢٠٠٥، فإن إرشاد اللواء القائد، القوات المتعددة الجنسيات في العراق، شكلت تحدياً لقادة الوحدات الأدنى رتبة لإعادة ترتيب الأولويات للمشاريع التي اعتبروا أنها تخدم بشكل أفضل هذه الأهداف. ونتيجةً لذلك، طور ونفذ الفيلق المتعدد الجنسيات ثلاث عمليات وضعت قيد التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لمركزة إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ضمن الفيلق المذكور ولربط المشاريع بالأهداف الاستراتيجية لمخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق. هذه العمليات تضمنت: المجلس المشترك للهندسة العسكرية المدنية السنوي، والعملية الشهرية لتحديد الأهداف والتأثيرات، ومجلس المراجعة الأسبوعي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية (JCMEB)

حدد المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية (JCMEB) سياسات، وإجراءات، وأولويات عمليات الموافقة السنوية للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) على مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المقترحة من جانب القيادات الرئيسية الأدنى رتبة (MCSs). اجتمع المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية مرة واحدة خلال السنة المالية للموافقة على المشاريع التي تحتاج إلى تخطيط مسبق، بما فيها المشاريع الإنشائية والمشاريع غير الإنشائية (مثل شراء المركبات أو المعدات). وبقيت مشاريع دفعات التعويض عن الوفيات، أو أعمال تصليحات الأضرار نتيجة

المعارك، بتصرف قائد الوحدات الأدنى مرتبة وكان من الممكن الاستعاضة عنها بمشاريع موافق عليها من الفيلق المتعدد الجنسيات إذا كانت الكلفة المقدرة للمشروع أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دولار^(٥).

كانت الإجراءات التي استعملها الفيلق المتعدد الجنسيات لدى المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية لترتيب أولويات المشاريع تستند لأولويات العملانية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، وأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المتوفرة، والإرشادات الإجمالية حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من وزارة الدفاع. كذلك أخذ المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية "معايير التشبع" في الحسبان، والتي تعتمد على أمن المنطقة المعنية، وقدرة المقاولين المحليين، والعوامل التخفيفية الأخرى. وقبل إنشاء المجلس المشترك للهندسة المدنية - المشتركة، كانت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وتخصيص الأموال إلى القيادات الرئيسية الأدنى رتبة، تستند بشكل أساسي إلى الكثافة السكانية للمدن والمحافظات العراقية ضمن منطقة مسؤولية القيادات الرئيسية الأدنى رتبة. لقد قال مسؤولو القيادات الأدنى مرتبة الذين قابلناهم أن المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية حسن إلى حد كبير قدرة القيادات الرئيسية الأدنى رتبة على ضمان تلبية مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لإرشاد وزارة الدفاع للاستعمال الصحيح لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وعلى إرشاد القوات المتعددة الجنسيات في تخفيف انتظام المشاريع مع الأهداف الاستراتيجية. ووفقاً لذلك، ومن أصل ٢٠٧ مشاريع تمّ مراجعتها لتقييم ما إذا استعملت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ لتحقيق الأهداف المحددة من قبل وزارة الدفاع، فقد وجدنا مشروعاً واحداً فقط خالف الاستعمال المحدد لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد^(٦).

عملية تحديد الأهداف والتأثيرات

إن عملية تحديد الأهداف والتأثيرات تدمج المشاريع الموافق عليها عبر المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية مع العمليات العسكرية وإعادة الإعمار عبر العراق للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق من خلال عملية مراجعة شهرية. وهذا الأمر مكن الفيلق المذكور من قياس فعالية مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بالتوافق مع العمليات الإجمالية ولمزامنة التأثيرات المحددة للمشاريع الجديدة مع استراتيجية القوات المتعددة الجنسيات في العراق. ووفقاً لمسؤولي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ومستندات القوات المتعددة الجنسيات في العراق، استطاع الفيلق تركيز حوالي ٤٠٠ مليون دولار على مشاريع توفير خدمات أساسية وتحسينات اقتصادية في المدن والمحافظات الرئيسية عبر

(٥) المشاريع بكلفة مقدرة من ٥٠٠,٠٠٠ دولار أو أكثر تتطلب موافقة خطية من اللواء القائد، الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق.

(٦) قبيل استلام الفرقة المحمولة جداً الثامنة عشرة لقيادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، دفعت القوات المتعددة الجنسيات في شمال غرب العراق ٤٠,٠٠٠ دولار إلى قوات أمن وزارة الداخلية العراقية كمصاريف تشغيلية خلال انتشارها من بغداد إلى الموصل في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. حددت الأوامر الجزئية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق رقم ٦٧ (٢٩ زيران/يونيو ٢٠٠٤) أن أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لن تستعمل للفائدة المباشرة أو غير المباشرة للقوات الأميركية أو قوات التحالف أو أية قوات داعمة أخرى.

العراق وفقاً لمخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق للسنة المالية ٢٠٠٥. لكن مسؤولي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ذكروا أنهم لا يتوقعون رؤية التأثيرات الكاملة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد حتى الفصل الثاني أو الثالث للسنة المالية ٢٠٠٥ بعد أن يتم إنجاز معظم المشاريع.

مجلس مراجعة البرامج لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد

لقد مكن مجلس مراجعة البرامج الأسبوعي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للفيلق المتعدد الجنسيات من مزامنة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد قيد التنفيذ مع الأولويات التشغيلية المتغيرة. لقد تضمن مجلس مراجعة البرامج ممثلين من ضباط العمليات والدعم والمسؤولين من كافة وحدات القوات المتعددة الجنسيات العاملة في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، بما في ذلك القوات المتعددة الجنسيات، والفيلق المتعدد الجنسيات، وكافة القيادات الرئيسية الأدنى رتبة، والقيادات الداعمة مثل فرقة منطقة الخليج، والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان. وكما لاحظنا، فإن مجلس مراجعة البرامج كان مفيداً بنهاية السنة في توفير منتدى حيث يمكن عبره إعادة تخصيص أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بين القيادات الرئيسية الأدنى رتبة وفرقة منطقة الخليج لكي يتم إلزام الأموال بنهاية السنة المالية، ودعم الأهداف الاستراتيجية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. فعلى سبيل المثال استطاع الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق من إعادة توجيه ١,٩ مليون دولار من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة الأخرى للفيلق المتعدد الجنسيات في شمال غرب العراق لإلزام ما يساوي ٣,٩ مليون دولار من مشاريع الإغاثة الإنسانية غير الممولة الناتجة عن العمليات العسكرية في تل عفر. كذلك حصلت عملية إعادة تخصيص من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة الأخرى لمساعدة فرقة منطقة الخليج بالمسائل الإدارية لكي يتم إلزام حوالي ١٧٢ مليون دولار إلى ٩١ مشروعاً إنشائياً بين ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. إضافة لذلك، لاحظنا أن مجلس مراجعة البرامج شكّل طريقة مفيدة لمسؤولي القوات المتعددة الجنسيات في العراق لتناول المسائل الإدارية أو الإجرائية أو تشاطر الدروس المكتسبة مع مسؤولي برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للقوات المتعددة الجنسيات في العراق.

ووفقاً لمسؤولي القوات المتعددة الجنسيات في العراق الذين قابلناهم، فقد كانت هذه العمليات مفيدة في تمكين القوات المتعددة الجنسيات في العراق من إلزام ٣٥٤ مليون دولار من الأموال التكميلية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي استلمتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق في أيار/مايو ٢٠٠٥، وفقاً للقانون العام P.L 1019-13. فمثلاً، ونتيجة التخطيط المسبق المنفذ في نيسان/أبريل، عبر عملية المجلس المشترك للهندسة المدنية - العسكرية، الذي توقع استلام الأموال التكميلية، تشير معطيات

القوات المتعددة الجنسيات في العراق أنها ألزمت حوالي ٣٩٢ مليون دولار إلى ٢,٥٤١ مشروعاً في الفصل الرابع من السنة ٢٠٠٥، الذي كان زاد الالتزامات بحوالي ٢٥٨ مليون دولار عن أي فصل آخر في السنة المالية ٢٠٠٥. لكن للقيام بذلك، وافق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق على إزمات قدرها حوالي ٢٠٨ ملايين دولار إلى ١٢١ مشروعاً كبيراً تتجاوز قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ دولار، من بينها ٢٥ مشروعاً تم التخطيط لها لتستغرق أكثر من ١٨٠ يوماً.

لم يكن هناك إجماع حول تأثير إلزام مثل هذه الحصة الكبيرة من الأموال في فترة زمنية قصيرة. وقد ناقش بعض مسؤولو القوات المتعددة الجنسيات في العراق والذين تحدثنا اليهم حول ما إذا كان العديد من المشاريع الكبيرة التي تستغرق أكثر من ١٨٠ يوماً لتنفيذها تلبي فعلياً هدف الإغاثة الإنسانية الطارئة، بينما ناقش مسؤولون آخرون ما إذا كانت الجهود الإدارية المطلوبة لإلزام هذه الكمية من الأموال في فترة زمنية قصيرة مبررة مقارنة مع الأولويات القتالية وإعادة الإعمار الأخرى في العراق للقوات المتعددة الجنسيات في العراق. ولكن، وفي النهاية أشار كافة المسؤولين المذكورين تقريباً إلى أن الأموال صرفت على مشاريع تدعم أهداف مخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق، وضمن هدف الكونغرس من أن الأموال المفوضة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في السنة المالية ٢٠٠٥ كان يجب أن تُلزم بنهاية السنة المالية.

تقديم التقارير حول وضعية المشاريع والأموال. نفذت القوات المتعددة الجنسيات في العراق، عبر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، عملية لإدارة البرامج ولتتبع وضعية مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. من أجل تتبع وضعية المشاريع، طلبت القوات المتعددة الجنسيات في العراق من كافة الوحدات الأدنى رتبة إرسال تقارير بوضعية المشاريع إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق مرتين شهرياً باستعمال برنامج إكسل (Excel) العام للكمبيوتر على شكل صفحة بيانات تفصيلية، وقام الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بتوحيد هذه المعطيات في صفحة بيانات تفصيلية واحدة وتزويدها إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق. شملت هذه التقارير كل المعطيات التعريفية لكل مشروع وأغراضه ونسبة تقدمه نحو الإنجاز، والمعطيات حول الأموال المتعهد بها، والملتزم بها، والمنفقة لكل مشروع. إن أداة تتبع المشاريع هي آلية تستعملها القيادات الرئيسية الأدنى رتبة لإرسال معلومات حول وضعية المشاريع إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق وإلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق لإدارة البرامج الإجمالية.

تزود أداة تتبع المشاريع هذه إلى قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة - الجيش (ARCENT) شهرياً، لكن بدون معلومات عن إنجاز المشروع. استعملت قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة - الجيش هذه الأداة لمقارنة معطيات القوات المتعددة الجنسيات في العراق مع التقرير المالي لاموال برنامج

الاستجابة الطارئة للقائد المستخرج من الأنظمة المالية للجيش، وهو نظام الإدارة الرسمي لسجلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. فإذا لم تتطابق الإلزامات الإجمالية في التقريرين، فإن مسؤولي قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة-الجيش يرسلوا طلب إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق للقيام بتسوية حسابات المعطيات. بعدها ترسل قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة-الجيش تقريرها حول وضعية الأموال ومعلومات المشاريع لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى مكتب موازنة الجيش، والذي يزود بدوره التقرير إلى الكونغرس حول المصدر، والتخصيص، والاستعمال لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لكل ربع سنة من السنة المالية، وفقاً للقانون العام P.L. 108-375.

لقد حللنا أداة تتبع المشاريع للقوات المتعددة الجنسيات في العراق ووجدنا عدة مشاكل في المعطيات التي جعلتنا نتساءل حول اعتمادية الأداة. بلغت سلطة الإلزام الإجمالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥، مقدار ٧١٨ مليون دولار. فقد حددت القوات المتعددة الجنسيات في العراق أنها ألزمت مئة بالمئة من هذه الأموال بنهاية السنة المالية (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) وقد أكدت قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة - الجيش ذلك في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

لكن خلال سياق تدقيقنا، زدنا القوات المتعددة الجنسيات في العراق بأداة تتبع المشاريع لنهاية السنة الخاصة بهم، أي كانت مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ - للسنة المالية ٢٠٠٥. أشار تحليلنا لأداة تتبع المشاريع أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق كانت تتبّع ٧,٦٧٨ مشروعاً بالتزامات إجمالية قدرها حوالي ٧٣٥ مليون دولار^(٧). تشمل هذه القيم الإجمالية:

- ١١٤ مشروعاً تمثل ٤,٦ مليون دولار من الالتزامات التي كانت مدرجة بأنها ستبدأ في السنة المالية ٢٠٠٤
- ٢٢ مشروعاً تمثل ٧٠٠,٠٠٠ دولار من الالتزامات مع تواريخ لبدء التنفيذ "المخططة" في السنة المالية ٢٠٠٤.
- ٩٦ مشروعاً تمثل حوالي ٢١ مليون دولار من الالتزامات مع تواريخ لبدء التنفيذ "المجدولة" في السنة المالية ٢٠٠٦.

زودنا مسؤولو القوات المتعددة الجنسيات في العراق مستندات من الأنظمة المالية للجيش تؤكد أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق لم تتجاوز سلطة الالتزامات الإجمالية الخاصة بها لبرنامج

(٧) لمزيد من المعلومات حول التحليل، راجع الملحق أ. للاطلاع على القائمة الكاملة للالتزامات وفقاً لنوع المشروع كما رُفع التقرير بشأنه من قبل القوات المتعددة الجنسيات في العراق، راجع الملحق ب.

الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥. كذلك ذكر هؤلاء المسؤولون أن الأنظمة المالية للجيش تحتوي وسائل تأمين داخلية تساعد مديري البرامج على تجنب تجاوز سلطة الالتزامات الإجمالية الخاصة بهم في أي سنة مالية^(٨). وفي حين نُقِرَ بأن بعض المشاريع التي ذُكرت خطأ أعلاه قد تكون نتيجة أخطاء مكتبية، أو بسبب تعريف البنود، أو التي تمت معالجتها بواسطة وسائل التأمين المالية؛ فقد تعرّض علينا تحديد، بأي تأكيد معقول، أن كافة هذه الأخطاء قد سوّيت.

فمثلاً، المشاريع المذكورة أعلاه كانت لا تزال ضمن أداة تتبع المشاريع للقوات المتعددة الجنسيات في العراق بعد تقديم تقرير نهاية السنة إلى قيادة المنطقة الوسطى للقوات المسلحة - الجيش. أشار مسؤولو القيادة المتعددة الجنسيات في العراق الذين قابلناهم أن ذلك حصل بسبب عدم قيام القوات المتعددة الجنسيات في العراق بالتسوية الرسمية للالتزامات المدرجة في أداة تتبع المشاريع مع الالتزامات الإجمالية المسجلة في النظام المالي. بعض أسباب ذلك هي التقييدات الزمنية والتمويلية، لكن بشكل أساسي لأن الأنظمة المالية للجيش لا توفر معلومات مفصلة كافية لمقارنة الالتزامات الإجمالية للمشاريع الفردية في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ونتيجةً لذلك، لم تتمكن القوات المتعددة الجنسيات في العراق من تزويدنا بالضمانات من أن تلك المشاريع قد احتسبت بشكل صحيح خلال العملية الإدارية الخاصة بها خلال سياق تدقيقنا. إضافةً لذلك، وإذا كان قد تمّ التعاقد فعلياً للمشاريع المذكورة أعلاه، أو تمّ تخصيص التمويلات لها في السنة المالية ٢٠٠٤ أو السنة المالية ٢٠٠٦، فيجب إلغاء إلزامها من السنة المالية ٢٠٠٥ وإعادة الإلزام من الأموال المخصصة بشكل صحيح من السنة المالية الملائمة.

استناداً إلى الأخطاء المذكورة أعلاه، نعتقد أن إمكانية حصول أخطاء إضافية في المعلومات المقدمة إلى القيادة المركزية للقوات المسلحة الأميركية تبقى مرتفعة. كذلك وافق مسؤولو القوات المتعددة الجنسيات في العراق الذين قابلناهم أنه يجب تحسين نوعية المعطيات ضمن أداة تتبع المشروع ويجب أن تكون متوافقة قدر الإمكان مع السجلات في الأنظمة المالية للجيش. لكن لدى اختتام تدقيقنا، كانت القوات المتعددة الجنسيات في العراق بدون مخطط نافذ لتحسين دقة معطيات إدارة مشاريعها للسنة المالية ٢٠٠٥.

حفظ سجلات المشاريع. قامت القوات المتعددة الجنسيات في العراق بمركزة إدارة وحفظ سجلات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، طلبت القوات المتعددة الجنسيات في العراق من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة تقديم ملفات كاملة عن مستندات المصادر للمشاريع المنجزة إلى الفيلق المذكور لمراجعتها وتخزينها في نهاية كل

(٨) لم ندقق بالأنظمة المالية للجيش خلال سياق هذا التدقيق، لكننا نخطط للقيام بذلك في التدقيق المقبل.

شهر. إضافةً لذلك، وعند تغيير متطلبات سجلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المحددة خلال سياق السنة المالية، أصدر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أوامر جزئية تجعل هذه المتطلبات قانونية؛ ووفر تدريب لبعض القيادات الرئيسية الأدنى رتبة حول السجلات المطلوبة لملفات المشاريع المنجزة ولاستكمال السجلات؛ ونشر مستندات إجراءات التشغيل القياسية الخاصة به في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، والتي ناقشت كافة متطلبات إدارة السجلات لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ورغم بقاء السجل الرسمي للأموال ووضعيات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ضمن الأنظمة المالية للجيش، فقد أبلغنا مسؤولو وزارة الدفاع الذين تكلمنا معهم في بغداد وفي البننتاغون أن سجلات المشاريع التي حُفظت من قبل الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق تلعب دوراً مهماً في منع العمليات المحتملة للاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد عن طريق تمكين مسؤولي وزارة الدفاع من التحقق من اتباع إجراءات التعهد، والإلزام والإنفاق للأموال.

لكن القيادات الرئيسية الأدنى رتبة (MSCs) لم تلتزم بإرشادات القوات المتعددة الجنسيات في العراق. فقد طلبت القوات المتعددة الجنسيات في العراق من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة تقديم ١٦ نوعاً مختلفاً من السجلات أو غيرها من المستندات إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لملفات المشاريع للمشاريع المنجزة. وللتحقق من إلتزام القيادات الرئيسية الأدنى رتبة مع إرشادات القوات المتعددة الجنسيات في العراق الخاصة بسجلات المشاريع، فقد حللنا عينة عشوائية من ١٨٧ مشروعاً - مصدق عليها من قبل القيادات الرئيسية الأدنى رتبة، وذلك من أصل ١٦٠،٤ مشروعاً منجزاً حتى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لكن لإتاحة العدد الأقصى من التوقعات الإحصائية. فقد جمعنا: (أ) سجلات تصادق على الإلتزام بالأموال؛ (ب) سجلات تصادق على إلزام الأموال؛ (ج) سجلات تصادق على إنفاق الأموال؛ (د) سجلات تصادق على المسؤولين عن مناولة أموال المشاريع؛ (هـ) سجلات تصادق على إنجاز أي مشروع من خمس فئات لإتاحة التحليل الإحصائي وهذا ما أتاح لنا تقدير نقطة المشروع، أو معدل الأخطاء الوسطي، لهذه الفئات الخمسة مع مستوى ثقة بنسبة ٩٠ بالمئة كما يوضح ذلك الجدول ١^(٩).

^(٩) تمثل تقديرات النقطة متوسط فترة الثقة بين الحدود العليا والدنيا للأخطاء المتصورة لكل فئة. راجع الملحق أ- للإطلاع على منهجية أخذ العينات. وللإطلاع على ملخص نتائجنا على سجلات كافة المشاريع البالغة ١٨٧ مشروع، راجع الملحق ب.

الجدول ١ - تصورات تقدير النقطة لاختفاء المستندات المنتقاة

الأخطاء	القياس	فئة السجلات مع الاستثمارات المطلوبة
٩٠٧ ٢١,٨ %	العدد المعدل	المصادقة على التعهد بالأموال <ul style="list-style-type: none"> وزارة الجيش، الاستثمار ٣٩٥٣؛ أو وزارة الدفاع، الاستثمار ١١٤٩
٣٨٥ ٩,٣ %	العدد المعدل	المصادقة على إلزام الأموال <ul style="list-style-type: none"> الاستثمار القياسية SF٤٤؛ أو الاستثمار القياسية SF١٤٤٩
٢١٧٨ ٥٢,٤ %	العدد المعدل	المصادقة على إنفاق الأموال <ul style="list-style-type: none"> وزارة الدفاع، الاستثمار ١٠٨١، المعلمة على حساب الدفعة؛ و/أو وزارة الدفاع الاستثمار ١٠٨١، المعلمة عند الاسترجاع
٢٩٠١ ٦٩,٧ %	العدد المعدل	المصادقة على الرسميين المسؤولين عن أموال المشاريع: <ul style="list-style-type: none"> رسالة تعيين ضابط المشتريات (PO)؛ و رسالة تعيين وكيل الدفع (PA)؛ و وزارة الدفاع، ضابط المشتريات، الاستثمار ٥٧٥ بطاقة المشتريات؛ و وزارة الدفاع، وكيل الدفع، الاستثمار ٥٧٥ بطاقة المشتريات
٢٣٤٧ ٥٦,٤ %	العدد المعدل	المصادقة على إنجاز المشروع: <ul style="list-style-type: none"> رسالة تصفية الحسابات للقائد؛ و/أو وزارة الدفاع، الاستثمار ٢٥٠

المصدر: المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تفاوتت أنواع الأخطاء في كل فئة، مع وجود اختلافات لكل من السجلات الفردية ولكل من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة. فمثلاً، عند مراجعة مستندات المصادقة على الرسميين المسؤولين عن فئة المشروع، وجدنا أن ٦٦ بالمئة من استثمار وزارة الدفاع ٥٧٧ المطلوبة من ضباط المشتريات كانت موجودة في ملفات المشروع، بينما ٣٣ بالمئة فقط من رسائل تعيين ضباط المشتريات كانت موجودة في ملفات المشاريع. هذه السجلات تُعرّف وتصادق على مسؤولي القوات المتعددة الجنسيات في العراق المفوضين إنفاق الأموال المخصصة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وهي توفر ضماناً معقولة إلى مسؤولي وزارة الدفاع بأن الإجراءات لإنفاق الأموال قد اتُبعت. لقد وجدنا أن الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد قدمت ٩٧ بالمئة من استثمار وزارة الدفاع المطلوبة ١٠٨١، "المُعْلَمة عند الاسترجاع"، بينما لم تقدم القوات المتعددة الجنسيات في غرب العراق سوى ١٧ بالمئة من هذه السجلات. وبالمقابل، قدمت القيادات الرئيسية الأدنى رتبة مستندات أكثر لكافة ملفات المشاريع المعرفة على أنها من بين أكثر ٢٠ مشروعاً كلفةً بدءاً من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. للإطلاع

على قائمة كاملة لحالات توفر سجلات ومستندات المشاريع في ملفات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لكافة المشاريع المنجزة، وقدرها ٢٠٧ مشاريع، التي تمت مراجعتها، راجع الملحق ب.

أقر مسؤولو الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بأنهم كانوا يعرفون بأن القيادات الرئيسية الأدنى رتبة لم تتبع كافة المتطلبات لتقديم سجلات المشاريع المنجزة. فمثلاً، نفذ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق تدقيقه الخاص على الفرق المتعددة الجنسيات في بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فوجد أن ٩٥ بالمئة من ١٠٠ ملف تمت مراجعتها (والتي شملت ٣٠ مشروعاً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥) لم تلتزم كلياً بإرشاد القوات المتعددة الجنسيات في العراق والفيلق المتعدد الجنسيات. لقد ذكر مسؤولو الفيلق المذكور الذين قابلناهم عدة عوامل سبب ذلك، لكنهم ألقوا اللوم بشكل أساسي على البيئة القياسية في زمن الحرب في العراق والتي منعت القيادات الرئيسية الأدنى رتبة من إنشاء مكاتب محاسبة وتمويل كاملة الأداء لحفظ سجلات المشاريع. فمثلاً، حجم التغيير في المسؤولين لدى القيادات الرئيسية الأدنى رتبة كان مرتفعاً: يمكن لضباط المشاريع لدى القوات الجوية الأميركية والبحرية الأميركية وموظفي التمويل وموظفي التعاقد البقاء في مناصبهم لمدة لا تزيد عن أربعة أشهر قبل انتهاء فترة خدمتهم في العراق.

إضافةً لذلك، لم تتوفر لبعض مكاتب المحاسبة والتمويل لدى القيادات الرئيسية الأدنى رتبة القدرات التكنولوجية اللازمة لنقل السجلات إلكترونياً إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق. وعلاوة على هذا، ذكر مسؤولو الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أن قوات التحالف الأجنبية لا يمكن التوقع منها بالضرورة استعمال استمارات وزارة الدفاع الأميركية لتسجيل معلومات المشاريع نتيجة العوائق اللغوية والاختلافات في أنظمة المحاسبة. وبينما نُقرّ هذه الصعوبات، وكذلك بأن القيادات الرئيسية الأدنى رتبة حاولت بوجه عام إجراء الرقابة على الأموال وتوثيق معالم تقدّم المشروع باستعمال المستندات وعمليات الرقابة الإدارية الخاصة بهم، لكن القوات المتعددة الجنسيات في العراق فرضت على كافة القيادات الرئيسية الأدنى رتبة الالتزام الكلي بالإرشادات المنشورة لحفظ وتقديم السجلات إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ولم تسمح بالتنازل عن ضرورة تلبية متطلبات هذه السجلات لأي سبب من الأسباب.

التدابير الإدارية

خلال سياق هذا التدقيق، أوصينا القوات المتعددة الجنسيات في العراق ان تتخذ تدابير لتحسين نوعية معطياتها المبينة في أداة تتبع المشاريع لديها. وافقت القوات المتعددة الجنسيات في العراق وباشرت بمراجعتها الخاصة لمعطياتها لمشاريع السنة المالية ٢٠٠٥؛ ولكن، هذه المراجعة لم تكن قد استكملت عند اختتام هذا التدقيق. كذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بدأت القوات المتعددة الجنسيات في العراق عملية الانتقال إلى نظام إدارة إعادة إعمار العراق كأداة تتبع لمشاريعها للسنة المالية ٢٠٠٦^(١٠). سوف يتم استعمال قاعدة المعطيات المركزية المطورة حديثاً لتعيين وتتبع كافة مشاريع إعادة الإعمار في العراق، بما فيها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. يوفر أحد مكوناتها التجارية، يسمى ماكسيمو (Maximo)، هيكلية منسقة للنقاط، وتحديث، ومراجعة بيانات المشاريع. وهذا سيمكن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق والقيادات الرئيسية الأدنى رتبة من توليد مفتاح مميز لتعيين المتطلبات لتتبع المشاريع وتجنب الازدواجية في معطيات المشاريع. تعتقد القوات المتعددة الجنسيات في العراق أن الأخطاء في أداة تتبع المشاريع الحالية، والتي عيّنّاها أعلاه، سوف تتخفّض في السنة المالية ٢٠٠٦ عند الانتقال إلى هذا النظام الآلي.

^(١٠) طلبت وزارة الدفاع تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٦، حيث تتوقع القوات المتعددة الجنسيات في العراق الحصول على ٣٧٥ مليون دولار منها للاستعمال في العراق.

العمليات المتبادلة بين الوكالات

اختلفت تدابير القوات المتعددة الجنسيات في العراق للتنسيق الفعال لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية خلال السنة المالية ٢٠٠٥. وقد نفذت طرق التنسيق الأساسية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية عبر اجتماعات القيادة الأسبوعية لفريق إعادة الإعمار في سفارة الولايات المتحدة في بغداد. إضافةً لذلك، تمّ تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد عبر مجموعات العمل المتبادلة بين الوكالات، والاجتماعات على مستويات أدنى، والاتصالات الشخصية. ووفقاً للقوات المتعددة الجنسيات في العراق ووزارة الخارجية ومسؤولي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فقد مكنت هذه المنتديات المسؤولين الأميركيين من الاجتماع، والمناقشة، وتنسيق مشاريع إعادة الإعمار لتجنب ازدواجية الجهود بين القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وقد صنف هؤلاء المسؤولين ذلك على أنه تنسيق مؤقت لكنه فعال لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع برامج إعادة الإعمار الأخرى، والذي تحسّن خلال سياق السنة المالية ٢٠٠٥. لكن تقرير وزارة الخارجية بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، المراجعة الإدارية لبعثة الولايات المتحدة في العراق، المقدم إلى سفير الولايات المتحدة في العراق ذكر أن النقص في القيادة المركزة في جهود إعادة الإعمار الأميركية في العراق أدت إلى نتائج متفككة وأقل من الأمثل في السنة المالية ٢٠٠٥. وقد انعكست هذه الملاحظات في تنسيق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في السنة المالية ٢٠٠٥ من جانب القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية كما يتم بحثه أدناه.

التنسيق مع وزارة الخارجية. نسقت القوات المتعددة الجنسيات في العراق بشكل فعال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الدفاع لدعم برنامج اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC). إن برنامج اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية هو جهد تقوده وزارة الخارجية لتعزيز حكم القانون وقدرات الحكم لدى الحكومات الإقليمية (المحافظات) العراقية عن طريق تزويد ١١٠ مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لأعمال بناء القدرات لدى ١٥ من أصل ١٨ محافظة عراقية (أي ١٠ ملايين دولار لكل محافظة). لكن لم تتوفر الأموال، ولا الموظفين لدى وزارة الخارجية في أيار/مايو ٢٠٠٥ لبدء البرنامج، لذلك وافقت القوات المتعددة الجنسيات في العراق على تزويد موظفين وأموال للبرنامج بقيمة ٨٠ مليون دولار من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لدعم

نشاطات بناء القدرات في تسعة مدن استراتيجية واقعة في ثمانية محافظات لدعم مخطط حملة القوات المتعددة الجنسيات في العراق. لقد تمّ تفويض ثمانية من اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية بترشيح ما مقداره ١٠ ملايين دولار من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لكل مدينة بموافقة القيادات الرئيسية الأدنى رتبة، وكان من المتوقع أن تتعلم هذه اللجان كيفية إدارة هذه المشاريع بمساعدة القيادات الرئيسية الأدنى رتبة المحلية لديها والمسؤولين الحكوميين الأميركيين الآخرين. فقد ذكر مسؤولو القوات المتعددة الجنسيات في العراق أن استعمال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد "شكل الدافع الابتدائي" لبرنامج اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية، ما أدى إلى قيام هذه اللجان بترشيح ٤٨٤ مشروعاً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في السنة المالية ٢٠٠٥. لكن خلال سياق هذا التدقيق، لم نتحقق من تحسين قدرات اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية في إدارة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

ومن جهة أخرى، لم تتسق بالكامل القوات المتعددة الجنسيات في العراق عملية الاستدامة للمشاريع الإنشائية الكبيرة، ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، مع وزارة الخارجية. وكما أبلغ بذلك تقرير سابق للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، فإن وزارة الخارجية مسؤولة عن الاشراف المتواصل والتوجيه العام لكافة المساعدات في العراق، بما فيها استدامة كافة برامج إعادة الإعمار الأميركية مثل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد^(١١). بينت القوات المتعددة الجنسيات في العراق في تقريرها أنها ألزمت أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ دولار لكل من مشاريع الإعمار الكبيرة ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، بقيمة إجمالية قدرها حوالي ١٩٠,٩ مليون دولار، أو تقريباً ٢٧ بالمئة من إجمالي أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المخصصة للعراق في السنة المالية ٢٠٠٥. ومن أصل هذه الأموال بينت أيضاً القوات المتعددة الجنسيات في العراق في تقريرها أنها ألزمت مليون دولار واحد أو أكثر لكل من ٥٣ مشروعاً إنشائياً، و ٤ ملايين دولار لكل من ٨ مشاريع إنشائية و ٨ ملايين دولار أو أكثر إلى ٣ مشاريع إنشائية رئيسية، وأكبرها كان ١١ مليون دولار لمشروع بدأ في آب/اغسطس ٢٠٠٥ لحماية خط أنابيب النفط من بايجي إلى كركوك. وبعض هذه المشاريع متكاملة مع البنية التحتية القومية للعراق، وبالتالي فهي ذات أهمية استراتيجية لجهود الولايات المتحدة في إعادة بناء العراق. وفقاً لمسؤولي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، فإن نطاق عمل المشاريع الإنشائية ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد قد تشمل بعض التمويلات للقيام بتشغيلها وصيانتها للاستدامة أو لتدريب الموظفين العراقيين، لكن هذه الأموال كانت تغطي في العادة فترة ستة أشهر فقط، وبالتالي لا تغطي

(١١) عندما اصدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق التقرير رقم SIGIR 05-022 "إدارة استدامة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لم تمتلك وزارة الخارجية عندئذ خطة لاستدامة مشاريع إعادة الإعمار.

متطلبات الاستدامة المتواصلة لهذه المشاريع. لذلك، فإن وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق التي استعملت بوجه عام تمويلات إضافية من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لأجل استدامة هذه المشاريع، والتي وفقاً لمسؤولي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الذين قابلناهم، كانت منحرفة عن غايات برنامج الاستجابة وأُخّرت تحقيق أهداف الولايات المتحدة الطويلة الأجل في نقل مشاريع إعادة الإعمار إلى حكومة العراق للقيام بتشغيلها وصيانتها.

التنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. لم تنسق نظامياً القوات المتعددة الجنسيات في العراق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع برامج إعادة الإعمار للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. لكن وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق نسّقت بشكل فعال مع مكتب المبادرات الانتقالية (OTI) لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في استعمال مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بالتوافق مع منح التوظيف المقدمة من مكتب المبادرات الانتقالية على أساس كل حالة بمفردها. في السنة المالية ٢٠٠٥، زود مكتب المبادرات الانتقالية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ١٧٥ مليون دولار لتقديم ٢٦٠٠ منحة توظيف لتوفير فرص عمل قصيرة الأجل للعراقيين العاطلين عن العمل. وفي بغداد، على سبيل المثال، استعملت منح التوظيف المقدمة من مكتب المبادرات الانتقالية لتوفير خدمات أساسية إلى السكان المحليين. شمل ذلك إزالة القمامة ومياه الصرف الصحي؛ وإعادة تأهيل وترميم البنية التحتية للمجتمع مثل العيادات، والأسواق، والمدارس، والملاعب بالتوافق مع مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المنفذة على يد الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد. ووفقاً لمسؤولي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فإن تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ومكتب المبادرات الانتقالية نتجت عن اتفاقية مستمرة بين مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والقيادة الأميركية للفرق المتعددة الجنسيات في بغداد في آذار/مارس ٢٠٠٤، لقيام مسؤولو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بحضور اجتماعات إعادة الإعمار للفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد، ولتعيين ضابط ارتباط من الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد لدى طاقم موظفي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ولضمان بقاء كل منظمة على معرفة بنشاطات إعادة الإعمار الأخرى في بغداد.

كذلك استعملت منح توظيف مكتب المبادرات الانتقالية في السنة المالية ٢٠٠٥ بالتوافق مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لترميم وإعادة بناء النجف والفلوجة والرمادي وتل عفر بعد انتهاء العمليات العسكرية في هذه المدن الاستراتيجية. ووفقاً لمسؤولي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فقد تمكنت وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية من تنسيق نشاطات إعادة الإعمار بعد انتهاء العمليات العسكرية في الفلوجة وتل عفر بوقت مبكر من عملية التخطيط لهذه العمليات عبر اجتماعات فريق السفارة المؤتلف لإعادة الإعمار. وبالتالي، تمكن مكتب المبادرات

الانتقالية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية من تنظيم اتفاقيات للتنفيذ على الأرض في هذه المدن بعد حوالي أسبوعين من انتهاء العمليات العسكرية لمساعدة وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق بعمليات المساعدة الإنسانية بعد انتهاء العمليات العسكرية. ونتيجةً لهذا التعاون الناجح، عيّنت القوات المتعددة الجنسيات في العراق والقوات المتعددة الجنسيات في غرب العراق ضابطاً ارتباطاً في مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في بغداد، وعيّنت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ضابطاً ارتباطاً في الفلوجة والرمادي لتنسيق برامج القوات المتعددة الجنسيات في العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بشكل أفضل.

لكن هذا التنسيق المؤقت ساهم في الاستعمال غير المتماثل لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بالاقتران مع منح التوظيف المقدمة من مكتب المبادرات الانتقالية عبر العراق. وفي بغداد، أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٦٨,١ مليون دولار، أو حوالي ٣٩ بالمئة من إجمالي إنفاقات منح التوظيف المقدمة من مكتب المبادرات الانتقالية للسنة المالية ٢٠٠٥، لدعم مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وأولويات إعادة الإعمار الأخرى لوزارة الدفاع. وبالمقارنة مع ذلك، أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حوالي ٢٥ مليون دولار من إنفاقات منح التوظيف لمكتب المبادرات الانتقالية، أو حوالي ١٤ بالمئة من إجمالي تمويلات السنة المالية ٢٠٠٥، للاستعمال في النجف والفلوجة، والرمادي، وصلاح الدين، وديالا. إن هذه المقاربة المركزة في بغداد لاعادة الإعمار، وفقاً لتقرير مراجعة إدارة وزارة الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لم تكن مهيأة بشكل كافٍ للاستجابة لظروف زمن الحرب المتغيرة بسرعة القائمة في العراق اليوم. ووفقاً لذلك، ذكر مسؤولو الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أن العملية النظامية للتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد تكون أدت إلى توزيع أكثر تماثلاً لاستعمالات منح التوظيف المقدمة من مكتب المبادرات الانتقالية لدى الوكالة مع مشاريع برنامج الاستجابة بحيث دعت بشكل أفضل أهداف القوات المتعددة الجنسيات في العراق وبعثة الولايات المتحدة عبر العراق.

التدابير الإدارية

لقد اتخذت القوات المتعددة الجنسيات في العراق التدابير اللازمة للتعامل مع هواجسنا في ما يتعلق بالحاجة لإنشاء عملية نظامية أكثر لتنسيق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع برامج إعادة الإعمار الأخرى. لقد نشرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق وسفارة الولايات المتحدة في بغداد البيان المشترك للبعثة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي عيّن أن كافة الأدوات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية المتوفرة للوكالات الأميركية في العراق سوف تُمسي متكاملة في السنة المالية ٢٠٠٦ لرفع فعالية جهود الولايات المتحدة إلى الحد الأقصى في إعادة بناء العراق. علاوة على ذلك، استعملت القوات المتعددة الجنسيات في العراق مجلس الموارد والاستراتيجية لزيادة تركيز مسؤولي القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية على المسائل الخاصة بإعادة الإعمار ولتنسيق تكاليف إعادة الإعمار في السنة المالية ٢٠٠٦^(١٢).

(١٢) الأمر الجزئي للقوات المتعددة الجنسيات في العراق رقم 05-316 (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، أنشأ مجلس الموارد الاستراتيجية لكي يرفع من فعالية الأموال المحدودة لإعادة بناء العراق إلى الحد الأقصى، عن طريق تزويد منتدئ للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، لتنسيق تمويل أولويات نشاطات إعادة الإعمار.

الاستنتاج

حققت القوات المتعددة الجنسيات في العراق تقدماً هاماً في السنة المالية ٢٠٠٥ لتحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وإننا نحیی القوات المتعددة الجنسيات في العراق والوحدات الأدنى رتبة على جهودها ونتطلع قدماً لرؤية نتائج تحسيناتهم الإضافية المجدولة لتحصل في السنة المالية ٢٠٠٦. لكننا نعتقد أن القوات المتعددة الجنسيات لا تستطيع حالياً تقديم ضمانة معقولة إلى قيادة وزارة الدفاع وإلى الكونغرس بأن معلومات مشاريع السنة المالية ٢٠٠٥ كانت تخضع لرقابة كافية بحيث توفر تقرير دقيق لنهاية السنة حول استعمال الأموال للمشاريع؛ أو بأن سجلات المشاريع كانت محتسبة بشكل كافٍ للوقاية من عمليات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستخدام المحتملة للبرنامج. ونعتقد أيضاً أن النقص في التنسيق النظامي مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، مع برامج وأموال إعادة الإعمار الأميركية الأخرى، قد حدّت من فعالية بعض مشاريع برنامج الاستجابة هذا، وخاصة مشاريع الإعمار الكبيرة. وفي حين نقرّ أن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هو برنامج واحد فقط من البرامج التي تديرها القوات المتعددة الجنسيات في العراق وبالتراّف مع تنفيذها في نفس الوقت للعمليات العسكرية في العراق، يعتقد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الإدارة الفعالة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (التي طلبت وزارة الدفاع منه مبلغ ٥٠٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٦، مع تخصيص ٣٧٥ مليون دولار من إجمالي المبلغ لتذهب إلى العراق)، أمر ضروري لنجاح الأهداف الأميركية الطويلة الأجل في العراق.

التوصيات

نوصي اللواء القائد، القوات المتعددة الجنسيات في العراق، توجيه مديري البرامج والوحدات الأدنى رتبة لاتخاذ التدابير التالية:

- ١- إجراء فحص دقيق لكافة مشاريع وأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ لاحتمال الأخطاء في وضعيات المشاريع. إضافةً لذلك، إذا تمّ تحديد أن الأموال خُصّصت بشكل غير صحيح بالمقارنة مع التزامات السنة المالية ٢٠٠٥، يجب على القوات المتعددة الجنسيات في العراق أن تبدأ عملية إلغاء إلتزامات من أموال السنة المالية ٢٠٠٥، وإعادة إلتزام المشاريع بالأموال المخصصة الملائمة.

٢- إجراء مراجعة ربع سنوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد لضمان كون البيانات المحتواة ضمن الأداة المستخدمة لتتبع المشاريع صالحة، ومن أنها متوافقة قدر الإمكان مع معطيات التزامات المشاريع في الأنظمة المالية للجيش.

٣- توضيح وفرض تطبيق الإرشادات القائمة في جمع السجلات المطلوبة للمشاريع. يجب أن تنفذ القوات المتعددة الجنسيات في العراق مراجعات ربع سنوية لسجلات المشاريع لتحسين إدارة ملفات المشاريع. كذلك يجب على القوات المتعددة الجنسيات في العراق درس إمكانية تطوير مخطط لتوفير التدريب لكافة وحدات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الحالية والمستقبلية حول متطلبات مستندات المشاريع، وحول كيفية حفظ وتخزين هذه السجلات. وكذلك يجب درس أساليب تخزين السجلات بالنسق الإلكتروني.

٤- إضفاء الصفة الرسمية النظامية على عملية تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بحيث لا يستعمل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلا بالتوافق مع برامج إعادة الإعمار الأخرى، وخاصة تلك المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية.

٥- تنسيق للمخططات والتمويلات لاستدامة مشاريع الإعمار الكبيرة، في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والمشاريع ذات القيمة الاستراتيجية، مع وزارة الخارجية.

ملاحظات الإدارة والاستجابة للتدقيق. نيابة على القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، وافق أو وافق جزئياً الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق على أربعة من أصل خمسة توصيات في هذا التقرير. وقد وافقنا، بوجه عام، على الملاحظات المرفوعة من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، وفي بعض الحالات، عدّلنا تقريرنا وفقاً لذلك. ولكن، أشرنا أيضاً إلى أن الفيلق هذا قد أساء فهم أجزاء من اثنين من توصياتنا، وبالتالي أعدنا تأكيد موقفنا من أن التنسيق حول استدامة مشاريع إعادة الإعمار هو المكوّن الرئيسي للنجاح العام لحكومة العراق. نستجيب في ما يلي لملاحظات الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق.

- استجابة للتوصية رقم ٤، وافق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق على أن مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يجب أن تكون مترامنة لكنه لم يوافق على "... فكرة أن التنسيق قد يحصل أو يجب أن يحصل على مستوى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، أو على مستوى القوات المتعددة الجنسيات في العراق في كافة الحالات". ولم نعيّن في أي مكان من تقريرنا المستوى الذي يجب أن يتم عنده التنسيق الفعّال. كذلك ذكر الفيلق المتعدد الجنسيات أن التنسيق

الأكثر فعالية للمشاريع يحصل عندما يناقش مسؤولو الفيلق، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية المشاريع مع المسؤولين العراقيين، ومن أن التنسيق يجب أن لا يقتصر على مرونة قادة الوحدات الأدنى رتبة في الاستجابة للحالات الطارئة وافقنا على ذلك. ولكن، واستناداً إلى الأمثلة التي أوردناها في تقريرنا، فإننا نعتقد أن عملية التنسيق النظامية يمكن أن تُمكن من الاستعمال الأمثل للأموال والموارد الشحيحة وأن تمكّن بشكل أفضل القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية من المساهمة في إعادة بناء العراق.

- استجابة للتوصية رقم ٥، لم يوافق الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق على أن عليه تنسيق مخططات الاستدامة وتمويلات المشاريع الكبيرة، في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، مع وزارة الخارجية. بدلاً من ذلك، ذكر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أن التنسيق المناسب يتم فقط بين القائد المنفذ للمشروع وممثلي الحكومة العراقية. كذلك أجاب الفيلق بأن هذا النوع من التنسيق يتم بانتظام عبر اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار، و فرق الدعم الإقليمية، و فرق إعادة الإعمار الإقليمية. لكننا أشرنا، أن هذه المنظمات هي تحت رعاية، ومدعومة، وممولة وفي بعض الحالات مرووسة من جانب مسؤولي وزارة الخارجية. أكد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أن استدامة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هي مسؤولية حصرية لحكومة العراق. ورغم أن استدامة البنية التحتية القائمة هي في الحقيقة من مسؤولية حكومة العراق، فإن الإخفاق في أي مشروع قد يضعف حكومة العراق وبالنسبة تقع اللائحة على الولايات المتحدة. لذلك، مع أننا نرحب بجهود الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ووزارة الخارجية للتنسيق مع حكومة العراق على المستوى الإقليمي، فإن موقف المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق هو أن وزارة الخارجية هي الوكالة الأميركية المسؤولة عن تنسيق الاستدامة الإجمالية لمشاريع إعادة الإعمار في العراق. بعض مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وخاصة مشاريع الإعمار الكبيرة، وتلك ذات القيمة الاستراتيجية، ترتفع إلى ذلك الحد الفاصل، وهكذا أنها تتطلب جهود أكثر تناعماً بين كافة الكيانات الحكومية المسؤولة عن نشاطات إعادة الإعمار في العراق.

كذلك قدّم الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ملاحظات فنية ومستندات تشهد على عدم التجاوز على سلطة الالتزام الإجمالية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ استجابة لمسودة تقرير ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وافقنا على هذه الملاحظات وعدّلنا مسودة تقريرنا وفقاً لذلك. ولكننا، ننوي إجراء تقرير تدقيق لاحق هذه السنة لتعيين ما إذا كانت نوعية معطيات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد القائمة ضمن الأنظمة المالية وفي التقارير المرفوعة إلى الكونغرس، صحيحة، ودقيقة، ومتجانسة.

كذلك قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ملاحظات فنية على هذا التقرير. وافقنا على تلك الملاحظات وعدّلنا تقريرنا وفقا لذلك.

في آب/اغسطس ٢٠٠٥، بدأنا تقرير التدقيق هذا (المشروع رقم SIGIR 2005-15) لتحديد ما إذا كانت قد جرت إدارة أموال ومشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بشكل فعال على يد القوات المتعددة الجنسيات في العراق، في السنة المالية ٢٠٠٥. وهذا التقرير هو الثاني في سلسلة من تقارير التدقيق في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد استجابة لطلب قدمه في العام ٢٠٠٤ نائب وزير الدفاع، عبر المفتش العام لوزارة الدفاع، لكي يقوم المفتش العام لإعادة إعمار العراق بمراجعة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لتعيين ما إذا كانت قد تمت إدارة أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بشكل صحيح على يد وكالات ومسؤولي وزارة الدفاع. يناقش هذا التقرير أنظمة الرقابة الإدارية على المشاريع، والأموال، والسجلات في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وعلى تنسيق مشاريع الاستجابة الطارئة للقائد مع برامج إعادة الإعمار لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ولتعيين ما إذا نفذت القوات المتعددة الجنسيات في العراق أنظمة الرقابة الإدارية للمشاريع، والأموال، والسجلات في برنامج الاستجابة الطارئة، للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ بشكل فعال، فقد قابلنا مسؤولين من القوات المتعددة الجنسيات في العراق، والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، والفرق المتعددة الجنسيات في بغداد لفهم الطريقة التي تمت فيها إدارة البرنامج خلال سياق السنة المالية ٢٠٠٥. وقد شمل ذلك حضور عدة اجتماعات لمجلس مراجعة البرامج لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، لمشاهدة الطريقة التي قام الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بإدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من أسبوع لأسبوع. كذلك جمعنا وحللنا الإرشادات والأوامر الجزئية التي تتحكم بالبرنامج من مكتب وزير الدفاع، والقوات المتعددة الجنسيات، والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق. إضافةً لذلك، اختبرنا أنظمة الرقابة التي استعملتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق في السنة المالية ٢٠٠٥ لتحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بعدة طرق.

أولاً، لتعيين ما إذا استعملت القوات المتعددة الجنسيات في العراق أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للأهداف المحددة في إرشادات وزارة الدفاع، وما إذا كانت قد أجريت الرقابة على سجلات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بشكل فعال عند نقطة المراقبة (أي الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق)، فقد راجعنا سجلات المشاريع لحوالي ٢٠٧ من أصل ١٦٠، ٤ مشروعاً منجزاً حتى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد شمل ذلك عينة عشوائية طبقية من ١٨٧ مشروعاً من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة، والتي صدق عليها مكتب وزارة الدفاع، من قسم الأساليب الكمية للمفتش العام، وعينة حكومية عن أكثر ٢٠ مشروعاً كلفةً كان منجزاً في ذلك التاريخ. وقد استندت السجلات الستة عشرة

التي انتقيناها للمراجعة إلى إرشادات القوات المتعددة الجنسيات في العراق والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، والمتعلقة بالإجراءات والمتطلبات الإدارية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، المشمولة في الأوامر الجزئية ومستندات إجراءات التشغيل القياسية، الصادرة خلال سياق السنة المالية ٢٠٠٥. ومن ثم جمّعنا السجلات ضمن خمس فئات لإتاحة الحصول على العدد الأقصى من التوقعات الإحصائية لعينتنا. وكما ذكر أعلاه، فإن هذه الفئات تتعلق بالسجلات المصادقة على التعهدات، والالتزامات، وإنفاق الأموال؛ والمصادقة على الموظفين الذين كانوا مسؤولين عن مناوله أموال المشاريع؛ والمصادقة على إنجاز المشروع. وهذا أتاح لنا توقع نقطة التقدير، أو معدل الخطأ الوسطي، لكافة الفئات الخمسة من الخطأ بالتزامن مع مستوى ثقة نسبته ٩٠ بالمئة، بحيث تشمل كافة الفترات عدد ومعدل الخطأ السكاني المتعلقة بها، من بين الخطأ في كافة المشاريع، البالغ عددها ١٦٠، ٤ مشروعاً، وذلك لتبيان الخطأ لإجمالي السكان. وكان هناك لكل فئة افرادية مستقلة، مستوى ثقة نسبته ٩٨ بالمئة بحيث يقع عدد ومعدل الخطأ المتوقع بين الحدود الدنيا والعليا، كما يوضّح ذلك الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢ - التوقعات باستعمال حدود ثقة متزامنة بنسبة ٩٠ بالمئة

فئات السجلات	قياس الخطأ	الحدود الدنيا	نقطة التقدير	الحدود العليا
المصادقة على تعهد الأموال	العدد المعدل	٥٧٩ ١٣,٩ %	٩٠٧ ٢١,٨ %	١,٢٣٤ ٢٩,٧ %
المصادقة على إلزام الأموال	العدد المعدل	١١٥ ٢,٨ %	٣٨٥ ٩,٣ %	٦٥٥ ١٥,٧ %
المصادقة على إنفاق الأموال	العدد المعدل	٢,٠٣٠ ٤٨,٨ %	٢,١٧٨ ٥٦,٤ %	٢,٦٦٤ ٦٤,٠ %
المصادقة على الرسميين المسؤولين عن أموال المشاريع	العدد المعدل	٢,٥٦٢ ٦١,٦ %	٢,٩٠١ ٦٩,٧ %	٣,٢٣٩ ٧٧,٩ %
المصادقة على إنجاز المشروع	العدد المعدل	١,٨٤٠ ٤٤,٢ %	٢,٣٤٧ ٥٢,٤ %	٢,٥١٦ ٦٠,٥ %

المصدر: المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وعقب ذلك، ولتعيين خطأ هذه الفئات، فقد سجلنا فقط حالات حصول خطأ عندما لم يتواجد سجل أو مستند في ملف المشروع لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق. وقد أدت كافة الحالات الحاصلة الأخرى إلى علامة "موجود". وقد شمل ذلك سجلات بدون توافيق، وسجلات ومستندات لم تكن مطبقة في تاريخ إنجاز المشروع، ومستندات رديفة مثل التفويضات، والسجلات والمستندات لمشاريع لم تكن ملفاتها موجودة لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق. لم تتواجد ملفات لعشرين مشروع لدى الفيلق

في تاريخ اختتامنا للمراجعة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: ملف مشروع واحد من الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد، وملف مشروع واحد من الفرقة المتعددة الجنسيات في شمال وسط العراق، وملف مشروع واحد من الفرقة المتعددة الجنسيات في شمال شرق العراق، و ١٦ ملف مشروع من القوات المتعددة الجنسيات في غرب العراق. وقد تم جدولة نتائج حالات الحدوث في كافة السجلات العائدة إلى ٢٠٧ ملفات مشاريع تمت مراجعته في الملحق ب أدناه.

أخيراً، حللنا الأداة المستعملة على يد الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لتتبع أوضاع المشاريع ولتقييم صلاحية معطيات القوات المتعددة الجنسيات في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وقد شمل ذلك فحص مجموعات المعطيات التالية:

- توزيع المشاريع وفقاً لتواريخ بدء التنفيذ
- وضعية المشاريع بالنسبة للمشاريع المخطط لها، وتلك التي قيد التنفيذ، والمنجزة، والملغاة
- عدد مشاريع الإنشائية وغير الإنشائية
- توزيع المشاريع على أساس القيادات الرئيسية الأدنى رتبة، ونوع المشروع، والالتزامات
- الإلتزامات الإجمالية للمشاريع المحددة في تقارير مدراء المشاريع والبرامج للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق.

ولتعيين ما إذا كانت قد نسقت القوات المتعددة الجنسيات في العراق بشكل فعال مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، حيث كان ذلك ملائماً، فقد قابلنا الرسميين وحصلنا على المستندات ذات الصلة من القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ومن الوحدات الأدنى رتبة المرتبطة بها، ومن وزارة الخارجية، ومن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وذلك للتعرف على الطريقة التي اعتمدت لتنسيق برامج إعادة الإعمار، بما فيها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد عبر جميع الوكالات الحكومية الأميركية في العراق. كذلك حضرنا عدة لقاءات لتنسيق استراتيجية بين الوكالات وعقدت في سفارة الولايات المتحدة في العراق للتعرف على الطريقة التي يتم فيها تنسيق نشاطات إعادة الإعمار. إضافة لذلك، راجعنا خطط القوات المتعددة الجنسيات في العراق، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتنسيق برامج إعادة الإعمار في السنة المالية ٢٠٠٦، واستجوبنا الرسميين حول الطريقة التي سيتم بواسطتها تضمين برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في هذه الخطط.

لقد نفذنا تقرير التدقيق هذا من آب/أغسطس ٢٠٠٥ وحتى آخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وفقاً لمعايير التدقيق الحكومية المقبولة بوجه عام.

استعمال المعطيات المعالجة بالكمبيوتر. لم تستعمل المعطيات المعالجة بالكمبيوتر في تنفيذ هذا التدقيق.

التغطية السابقة. أشار تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بعنوان "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٤" (التقرير رقم SIGIR 2005-014) ان الأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد قد استعملت بشكل صحيح لأهدافها المحددة، لكن أنظمة الرقابة الإجمالية على توزيع الأموال المخصصة لم تكن متبعة بشكل متوافق، ولم تكن مستندات المشاريع المطلوبة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مستعملة بشكل متوافق لضمان الاحتساب للمشاريع. لا يحتوي هذا التقرير على توصيات، لذلك، لم تكن هناك حاجة لاستجابة الإدارة. ولكن، نتائج هذا التقرير شكلت الأساس لمراجعتنا الحالية حول تمويلات ومشاريع السنة المالية ٢٠٠٥. إن تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق الأخرى التي تغطي برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تشمل تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق رقم SIGIR-05-022، بعنوان "إدارة استدامة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق" (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

إضافة لذلك، تنفذ وكالة التدقيق الخاصة بالجيش حالياً سلسلة من عمليات التدقيق حول الأموال المخصصة إلى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، في السنة المالية ٢٠٠٥. اجتمعنا مع فريق التدقيق من وكالة التدقيق للجيش وطورنا منهجية التدقيق المتعلقة بضمان عدم تكرار جهودهم. ونتيجة لذلك، لم نراجع سجلات المشاريع الخاصة بمشاريع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، ولكن، تمّ شمل معطيات تمويل مشاريع القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ضمن تحليلنا. تشمل تقارير وكالة التدقيق للجيش (AAA) المتعلقة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد:

- التقرير رقم ALE-2005-0173-A، بعنوان "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الاستجابة السريعة" (٢ أيار/مايو ٢٠٠٥).
- التقرير رقم ALE-2005-0332-A، بعنوان "تقرير المتابعة لصندوق الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الاستجابة السريعة" (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).
- المشروع رقم ALE-2006-0108-000، بعنوان "تقرير المتابعة الثاني لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الاستجابة السريعة" (مسودة التقرير المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

الملحق ب - مراجعة ملفات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

يلخص الجدول ٣ أدناه نتائج مراجعتنا لـ ٢٠٧ مشاريع منجزة من أصل ٢٠٧ ملفات مشاريع في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والتي اخترناها لتقييم ما إذا كانت القيادات الرئيسية الأدنى رتبة قد امتزمت بالإرشادات التي تتطلب تقديم ١٦ سجلاً غيرها من مستندات المشاريع إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، كما هو مطلوب في إرشاد القوات المتعددة الجنسيات في العراق. وكما ذكر أعلاه، تم تجميع أول عشر أنواع من السجلات ضمن خمس فئات لتوقع الخطأ في مجمل عدد ٤,١٦٠ مشروعاً منجزاً، حتى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الجدول ٣ : حالات سجلات المشاريع في ملفات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

القيادات الرئيسية الأدنى رتبة	الحالات	١- الاستثمار DA3953 أو DD1149	٢- الاستثمار SF 44 و/أو SF449	٣- الاستثمار DD1081 (عند التقديم)	٤- الاستثمار DD1081 (عند الإرجاع)	٥- رسالة تعيين ضابط المشتريات	٦- رسالة تعيين وكيل الدفع	٧- الاستثمار DD577 لضابط المشتريات	٨- الاستثمار DD577 لوكيل الدفع	٩- قائد القيادات الرئيسية الأدنى رتبة، مذكرة تسوية الحسابات	١٠- الاستثمار DD250	١١- اقتراح المشروع أو بيان الأعمال	١٢- نسخة عن العقد	١٣- أكثر من ٣ بائعين أو تبرير المصدر الواحد الموثق	١٤- فاتورة من البائع	١٥- المراقب المالي العام للقيادات الرئيسية الأدنى رتبة، مذكرة تسوية الحسابات	١٦- موافقة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق لمشاريع بكلفة تقديرية من ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي أو أكثر
الفرقة المتعددة الجنسيات في بغداد	موجود	٣٠	٢٩	٢٨	٢٩	٢١	٢٠	٢٨	٢٨	٢٨	٣٠	٢٧	٣٠	٣٠	٢٩	٣	٣٠
	خطأ	٠	١	٢	١	٩	١٠	٢	٢	٢	٠	٣	٠	٠	١	٢٧	٠
	مجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
	النسبة الموجودة	%١٠٠	%٩٧	%٩٣	%٩٧	%٧٠	%٦٧	%٩٣	%٩٣	%٩٣	١٠٠ %	%٩٠	%١٠٠	%١٠٠	%٩٧	%١٠	%١٠٠
الفرقة المتعددة الجنسيات في جنوب ووسط العراق	موحد	١٢	٢٨	٠	٠	٢	٠	١١	١١	١٥	١٠	٢٩	٣٠	٢٧	٢٢	٤	٣٠
	خطأ	١٨	٢	٣٠	٣٠	٢٨	٣٠	١٩	١٩	١٥	٢٠	١	٠	٣	٨	٢٦	٠
	مجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
	النسبة الموجودة	% ٤٠	%٩٣	% ٠	% ٠	% ٧	% ٠	% ٣٧	% ٣٧	% ٥٠	% ٣٣	% ٩٧	%١٠٠	%٩٠	%٧٣	% ١٣	%١٠٠

الجدول ٣ : حالات سجلات المشاريع في ملفات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (تابع)

الفرقة	موجود	٢٨	٢٧	١١	٩	٦	١٩	١٧	٢٢	١٣	٢٤	٢٩	٢٨	١٤	١٥	٣٠
المتعددة	خطأ	٢	٣	١٩	٢١	٢٤	١١	١٣	٨	١٧	٦	١	٢	١٦	١٥	٠
الجنسيات	مجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
في شمال ووسط العراق	النسبة الموجودة	% ٩٣	% ٩٠	% ٣٧	% ٣٠	% ٣٠	% ٢٠	% ٦٣	% ٥٧	% ٧٣	% ٤٣	% ٨٠	% ٩٧	% ٩٣	% ٥٠	% ١٠٠
الفرقة	موجود	٤	٥	٣	٣	٣	٥	٥	٣	٤	٣	٥	٦	٣	٣	٦
المتعددة	خطأ	٢	١	٣	٣	٣	١	١	٣	٢	٣	١	٠	٣	٣	٠
الجنسيات	مجموع	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
في شمال وشرق العراق	النسبة الموجودة	% ٦٧	% ٨٣	% ٥٠	% ٥٠	% ٥٠	% ٨٣	% ٨٣	% ٥٠	% ٦٧	% ٥٠	% ٨٣	% ٨٣	% ١٠٠	% ٥٠	% ١٠٠
الفرقة	موجود	١	١١	٠	٠	٠	١٢	١٢	٠	١٢	٥	٢٩	٣١	٢٦	٢٦	٣٠
المتعددة	خطأ	٣٠	٢٠	٣١	٣١	٣١	١٩	١٩	٣١	٣١	٢٦	٢	٠	٥	٣١	١
الجنسيات	مجموع	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
في جنوب وسط العراق	النسبة الموجودة	% ٣	% ٣٥	% ٠	% ٠	% ٠	% ٠	% ٣٩	% ٣٩	% ١٦	% ٩٤	١٠٠ %	% ٨٤	% ٨٤	% ٠	% ٩٧
القوات	موجود	٣٠	٢٨	٢٨	٣٠	٢٣	٢٧	٢٦	٢٨	١٩	٢٤	١٧	٢٩	٢٦	٢٤	٣٠
المتعددة	خطأ	٠	٢	٢	٠	٧	٣	٤	٢	١١	٦	١٣	١	٤	٩	٦
الجنسيات	مجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
في شمال وغرب العراق	النسبة الموجودة	% ١٠٠	% ٩٣	% ٩٣	% ١٠٠	% ٧٧	% ٩٠	% ٨٧	% ٩٣	% ٦٣	% ٨٠	% ٥٧	% ٩٧	% ٨٧	% ٨٠	% ١٠٠

الجدول ٣ : حالات سجلات المشاريع في ملفات مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (تابع)

الفرقة	موجود	٢٠	٢٨	٥	٥	٧	٠	٢٢	٢٠	٢	١٣	١٨	٣٠	٢٨	١٤	٠	٣٠
المتعددة	خطأ	١٠	٢	٢٥	٢٥	٢٣	٣٠	٨	١٠	٢٨	١٧	١٢	٠	٢	١٦	٣٠	٠
الجنسيات	مجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
في غرب العراق	النسبة الموجودة	٦٧%	٩٣%	١٧%	١٧%	٢٣%	٠%	٧٣%	٦٧%	٧%	٤٣%	٦٠%	١٠٠%	٩٣%	٤٧%	٠%	١٠٠%
إجمالي	موجود	١٢٥	١٥٦	٧٥	٧٦	٦٢	٥٦	١٢٣	١٢١	٨٩	٩٩	١٤٧	١٨٤	١٧١	١٢٩	٤٩	١٨٦
العينات العشوائية	خطأ	٦٢	٣١	١١٢	١١١	١٢٥	١٣١	٦٤	٦٦	٩٨	٨٨	٤٠	٣	١٦	٥٨	١٣٨	١
	مجموع	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧	١٨٧
	النسبة الموجودة	٦٧%	٨٣%	٤٠%	٤١%	٣٣%	٣٠%	٦٦%	٦٥%	٤٨%	٥٣%	٧٩%	٩٨%	٩١%	٦٩%	٢٦%	٩٩%
إجمالي	موجود	١٨	٢٠	١٦	١٧	١٣	١٤	١٩	١٩	١٧	٢٠	٢٠	١٤	٢٠	١٧	٤	١٤
أكثر ٢٠ مشروعاً	خطأ	٢	٠	٤	٣	٧	٦	١	١	٣	٠	٠	٦	٠	٣	١٦	٦
	مجموع	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
كلفت	النسبة الموجودة	٩٠%	١٠٠%	٨٠%	٨٥%	٦٥%	٧٠%	٩٥%	٩٥%	٨٥%	١٠٠%	١٠٠%	٧٠%	١٠٠%	٨٥%	٢٠%	٧٠%
إجمالي	موجود	١٤٣	١٧٦	٩١	٩٣	٧٥	٧٠	١٤٢	١٤٠	١٠٦	١١٩	١٦٧	١٩٨	١٩١	١٤٦	٥٣	٢٠٠
كافة المشاريع	خطأ	٦٤	٣١	١١٦	١١٤	١٣٢	١٣٧	٦٥	٦٧	١٠١	٨٨	٤٠	٩	١٦	٦١	١٥٤	٧
	مجموع	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧
	النسبة الموجودة	٦٩%	٨٥%	٤٤%	٤٥%	٣٦%	٣٤%	٦٩%	٦٨%	٥١%	٥٧%	٨١%	٩٦%	٩٢%	٧١%	٢٦%	٩٧%

الملحق ج - الاستعمالات والتقييدات على صندوق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

مدرجة أدناه الاستعمالات لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥، وتقييداته، سوية مع الالتزامات الإجمالية في نهاية السنة لكل فئة كما أبلغنا بذلك القوات المتعددة الجنسيات في العراق. نشر مكتب مساعد وزير الدفاع، المراقب المالي العام، قائمة بالاستعمالات والقيود لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، من ثم زاد هذه القائمة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وفي ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

الاستعمالات. لقد استعملت الأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في مشاريع لتلبية متطلبات الإغاثة الإنسانية الطارئة وإعادة الإعمار لمساعدة الشعب العراقي في ٩١ منطقة تالية، خلال السنة المالية ٢٠٠٥، المدرجة في الجدول ٤ أدناه.

الجدول ٤ - استعمالات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والمشاريع المحددة في التقارير والمخصصات للسنة المالية ٢٠٠٥

الاستعمالات	عدد المشاريع	إجمالي المخصصات
١- المياه والصرف الصحي	١٣٦٩	٢٣٤,٣٦٣,٣٧٣ دولار أميركي
٢- إنتاج وتوزيع الأغذية	٤٤	٢,٢٤٥,٤٧٢ دولار أميركي
٣- الزراعة	٧٤	١٢,٤٤٢,٢٣٧ دولار أميركي
٤- الكهرباء	٥٢٢	٧٣,٩٥٢,٤٦٠ دولار أميركي
٥- الصحة	٤١٤	٣٢,٠٦٠,٦٦١ دولار أميركي
٦- التعليم	١١٨٨	٦٨,٧٧٦,٤٧٧ دولار أميركي
٧- الاتصالات	١٥٥	٢٦,١٥٤,٢١٢ دولار أميركي
٨- التحسينات الاقتصادية، المالية، والإدارية	٢٦٧	١٤,٢٣٧,٧٢٧ دولار أميركي
٩- النقل	٦٨٠	١٠٥,٤٧٥,١٥٧ دولار أميركي
١٠- سيادة القانون والحكم	٥٣١	٣١,٤٩١,٤١٥ دولار أميركي
١١- الري	٦٣	٨,٦٩٠,٢٤٣ دولار أميركي
١٢- نشاطات التنظيف المدنية	٣٤٣	١٥,٧٤٧,٩٥٦ دولار أميركي
١٣- مركبات الدعم المدنية	٦٥	٥,٤٨٦,٦٤٣ دولار أميركي
١٤- تصليح المرافق المدنية والثقافية	٣٥٣	١٣,٨٧٣,٥٧٨ دولار أميركي

الجدول ٤ - استعمالات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والمشاريع المحددة في التقارير والمخصصات للسنة المالية ٢٠٠٥ (تابع)

الاستعمالات	عدد المشاريع	إجمالي المخصصات
١٥- تصليح الأضرار الناتجة عن عمليات القوات الأميركية، أو قوات التحالف، أو العمليات العسكرية الداعمة غير القابلة للتعويض بموجب قانون المطالبات الأجنبية بالتعويضات **	١٦٨	٦,٧٩١,٤٦٨ دولار أميركي
١٦- دفعات تعويض الوفيات إلى الأفراد المدنيين عن أضرار الوفيات، والإصابة، أو الملكية الناتجة عن العمليات العسكرية الأميركية، أو قوات التحالف أو القوى الداعمة **	٦٣١	٤,٨٦٦,٥٤٤ دولار أميركي
١٧- الدفع إلى الأفراد عند إطلاقهم من الاحتجاز **	صفر	صفر
١٨- التدابير الوقائية لتعزيز الديمومة ومقدرة البقاء لمواقع البنية التحتية الحرجة **	٥٢	١٦,٤٥٢,٣٩٢ دولار أميركي
١٩- المشاريع الأخرى الإنسانية أو إعادة الإعمار	٧٥٩	٥١,٨٦٩,٠١٨ دولار أميركي
المجموع	٧,٦٧٨	٧٣٤,٩٧٧,٠٣٣ دولار أميركي

المصدر: المفتش العام لإعادة إعمار العراق والقوات، المتعددة الجنسيات في العراق، حتى ٢٤ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٥

القيود. لا يجوز استعمال الأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للأغراض العشرة التالية:

- ١- النشاطات ذات الفائدة المباشرة أو غير المباشرة للولايات المتحدة أو قوات التحالف أو الموظفين الداعمين لها الآخرين
- ٢- توفير البضائع، والخدمات، أو الأموال إلى الجيوش الوطنية، وقوات الحرس الوطني، وقوات الحدود، وقوات الدفاع المدني، وقوات حماية مواقع البنى التحتية، ووحدات دوريات الطرق العامة، والشرطة الخاصة، أو المخابرات أو قوات الأمن الأخرى **
- ٣- ما لم تفوض قانونياً وعبر إرشادات تنفيذ مستقلة، برامج شراء الأسلحة أو المشتريات الأخرى للأسلحة الفردية أو الذخائر.
- ٤- الترفيه
- ٥- برنامج المكافآت
- ٦- التخلص من الذخائر غير المنفجرة

- ٧- الخدمات المتكررة المتوفرة من خلال الحكومات البلدية
- ٨- الرواتب، والمكافآت، أو التعويضات للعناصر العسكرية العراقية أو الأفغانية، أو الموظفين في الحكومة المدنية
- ٩- تكاليف التدريب، والتجهيز، أو التشغيل لقوات الأمن العراقية
- ١٠- تنفيذ عمليات نفسية أو عمليات تجميع معلومات، أو أية عمليات أخرى للقوات الأميركية، أو قوات التحالف، أو قوات الأمن العراقية والأفغانية

* أضيفت في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

** أضيفت في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥

الملحق د - المختصرات

القيادة الوسطى لقوات الجيش	ARCENT
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	CERP
وزارة الدفاع	DoD
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج	GRD
الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق	MNC-1
القوات المتعددة الجنسيات في العراق	MNF-1
القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق	MNSTC-1
القيادات الرئيسية الأدنى رتبة	MSC
مكتب المبادرات الانتقالية	OTI
المفتش العام لإعادة إعمار العراق	SIGIR
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	USAID

الملحق هـ - توزيع التقرير

وزارة الخارجية

وزيرة الخارجية

المستشار الرئيسي للوزير والمنسق للعراق

سفير الولايات المتحدة لدى العراق

مدير مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق

المفتش العام لوزارة الخارجية

وزارة الدفاع

وزير الدفاع

نائب وزير الدفاع

مدير مكتب دعم إعادة الإعمار الدفاعي

مساعد وزير الدفاع (المراقب)/المسؤول المالي الرئيسي

نائب المسؤول المالي الرئيسي

المفتش العام لوزارة الدفاع

وزارة الجيش

مساعد وزير الجيش لشؤون الاستملاك واللوجستيات والتكنولوجيا

النائب الرئيسي لمساعد وزير الجيش لشؤون الاستملاك واللوجستيات والتكنولوجيا

نائب مساعد وزير الجيش (السياسة والمشتريات)

مدير مكتب المشاريع والعقود

اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان

مساعد وزير الجيش للإدارة المالية ومراقب الحسابات

رئيس المهندسين وقائد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج

المدقق العام للجيش

القيادة المركزية الأميركية

اللواء القائد للقوة المتعددة الجنسيات في العراق

اللواء القائد للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق

قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق

الهيئات الدفاعية الأخرى

مدير وكالة تدقيق العقود الدفاعية

الهيئات الحكومية الفدرالية الأخرى

مدير مكتب الإدارة والموازنة

المراقب العام للحسابات في الولايات المتحدة

المفتش العام لوزارة المالية

المفتش العام لوزارة التجارة

المفتش العام لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية

المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق

لجان الكونغرس واللجان الفرعية، الرئيس وعضو الأقليات

لجنة مجلس الشيوخ للتخصيصات المالية

اللجنة الفرعية للشؤون الدفاعية

اللجنة الفرعية للبرامج الحكومية والعمليات الخارجية والبرامج الأخرى

لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ

لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ

اللجنة الفرعية للعمليات الدولية والإرهاب الدولي

اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا

اللجنة الفرعية للأمن القومي والشؤون الحكومية

اللجنة الفرعية للإدارة المالية الفدرالية والمعلومات الحكومية والأمن الدولي

اللجنة الفرعية للإشراف على شؤون الإدارة الحكومية واليد العاملة الفدرالية ومقاطعة

كولومبيا

مجلس النواب الأميركي

لجنة مجلس النواب للتخصيصات المالية

اللجنة الفرعية للشؤون الدفاعية

اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية وتمويل الصادات والبرامج المرتبطة بها

اللجنة الفرعية للعلوم والشؤون الخارجية والعدل والتجارة والوكالات المرتبطة بها

لجنة مجلس النواب للقوات المسلحة

لجنة مجلس النواب للإصلاح الإداري

اللجنة الفرعية للإدارة، والمالية، والمحاسبة عن المسؤولية (المساءلة)

اللجنة الفرعية للأمن القومي والتهديدات الناشئة والعلاقات الدولية

لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية

اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الملحق و - أعضاء فريق التدقيق

تم إعداد تقرير التدقيق هذا وأجريت أعمال التدقيق تحت إدارة جوزف تي ماكدرموت، مساعد المفتش العام للتدقيق لدى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. أعضاء الفريق الذين ساهموا في إعداد التقرير هم:

والت كيز

رونالد رمبولد

كليفتون سبرويل

جايسون فانر

إضافة لذلك، ساهم الأعضاء التاليين من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع، قسم الأساليب الكمية، في إعداد هذا التقرير:

جيمس هارتمن

كانداسامي سيلفافيل

ملاحظات الإدارة

الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق

قيادة الجيش

الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق

كامب فيكتوري

APO AE 09314

١٥ كانون الثاني/يناير



السيد جوزف تي . ماكدموت

مساعد المفتش العام للتدقيق

المفتش العام لإعادة إعمار العراق

المبنى الملحق بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية

عزيزي السيد ماكدموت

مرفقاً طيه تجد ملحق بملاحظات مدير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على مسودة تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق، "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥"، المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (رقم التقرير SIGIR 05-025).

يوافق جزئياً مدير البرنامج على ملاحظات وتوصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق المتعلقة بنجاح البرنامج وقدرة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق على إدارة هذه التمويلات بشكل فعال. ورغم أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجد بعض الأخطاء البسيطة في المعطيات المحددة في التقرير، فإننا نفخر بأننا قمنا بتحسين المحاسبة والفعالية الإجمالية للبرنامج. إننا نعتقد أن عملياتنا تحقق فرقاً هاماً للجنود الذين يعرضون حياتهم للخطر يومياً دفاعاً عن بلدنا. يُقرّ مدير البرنامج بالحاجة للقيام برقابة أشد على تقارير المشاريع والمستندات المتصلة بها، وهو سيعالج هذه الاحتياجات خلال السنة المالية ٢٠٠٦.

مع فائق الاحترام

وليم أيتش. هايت الثالث

عقيد، الجيش الأمريكي

مدير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق

مسودة تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق - المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

رقم التقرير SIGIR 05-025

"إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥"

ملاحظات مدير البرنامج على التوصيات

الملاحظات على التوصيات

التوصية ١: أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بإجراء فحص دقيق لكافة أموال ومشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ لاحتساب الأخطاء في وضعيات المشاريع. نوافق على هذه التوصية. ونقوم حالياً بنقل كافة المشاريع إلى قاعدة معطيات ضمن برنامج كمبيوتر IRMS. ستساعدنا قاعدة المعطيات هذه في تجنب الازدواجية في المشاريع. كذلك سنقوم بغرلة معطيات المشاريع خلال إدخال بياناتها بحثاً عن أي أخطاء ظاهرة. وسنتابع تسوية البيانات المالية في تقرير السنة المالية ٢٠٠٥ مع البيانات المالية المبلغ عنها في نظام إعداد تقارير الإدارة المالية.

التوصية ٢: أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق إجراء مراجعة ربع سنوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد لضمان توافق نوعية المعطيات مع أنظمة إعداد تقارير الإدارة المالية. نوافق على هذه التوصية. إن الفائدة من هذه المراجعة ستكون محدودة نتيجة الوقت الطويل نسبياً اللازم للإعلان عن المعاملات المالية وخاصة لدى الوحدات العسكرية غير الأميركية التي لا تستعمل الأنظمة الآلية للجيش. ونتيجة لهذا التأخير الزمني، فإننا لن نحصل أبداً على توافق بنسبة ١٠٠% بين النظام المالي ونظام إعداد تقارير المشاريع. كذلك فإننا مقيدون بسبب غياب التقرير المالي لكل مشروع والذي يساعدنا في مقارنة تقاريرنا المتعلقة بكل مشروع، ولهذا السبب فإننا سوف نفتقد دوماً لصحة التحقق من كل البيانات المحاسبية للمشروع. إلى حين أن يتم تصحيح هذه النواقص، فإن المراجعة ستكون محدودة النجاح في تصحيح عدم التوافق في معطياتنا.

التوصية ٣: أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن نوضح ونفرض تطبيق الإرشادات القائمة حول تجميع السجلات المطلوبة للمشاريع. نوافق. نقوم بإعادة كتابة إجراءات العمليات المتبعة بحيث لا تكون الاستثمارات المطلوبة مدرجة تحديداً كاستثمارات لقيادة الجيش، لكن مع ضمان احتساب الأموال. كذلك سنستعمل مجلس مراجعة البرامج لإعادة تدريب القيادات الرئيسية الأدنى رتبة على المعايير المطلوبة لانتاج مجموعة سجلات كاملة.

التوصية ٤: أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق على إضفاء الصفة الرسمية النظامية على عملية تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. نوافق جزئياً على هذه التوصية. وفي حين نوافق على أن مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يمكن أن تكون مترامنة، غير أننا لا نوافق على فكرة أن هذا التنسيق يمكن أو يجب أن يحصل على مستوى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أو القوات المتعددة الجنسيات في العراق، في جميع الحالات. إن التنسيق الأكثر فعالية للمشاريع يتم عندما يناقش مدراء المشاريع لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد المشاريع الفعلية مع مدراء المدن والمسؤولين الحكوميين. وإذا وجب على الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أو القوات المتعددة الجنسيات في العراق تنسيق مشاريعهم على مستوياتهم، عندها نزيل المرونة في الاستجابة السريعة للتمويل وهو أمر حرج عادة للقادة عند أو أدنى من مستويات الفرق. نوصي بأن تنسق وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشاريعها مع الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بحيث يستطيع القادة، عند مستويات الفرق أو أدنى منها، من تنسيق تمويل الاستجابة الطارئة مع هذه المشاريع، لا يستطيع الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، ولا القوات المتعددة الجنسيات في العراق توجيه هذا التنسيق مع وزارة الخارجية أو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

التوصية ٥: أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنه يجب على الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أن ينسق المخططات والتمويلات لاستدامة المشاريع الكبيرة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية. لا نوافق على هذه التوصية. يمكن للتنسيق المطلوب أن يحصل بين القادة الذين ينفذون المشروع والحكومة العراقية أكانت محلية، أو إقليمية، أو وطنية. يتم هذا التنسيق الآن بانتظام ويسهل من قبل اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار، ومنظمات PSI و PRT. يحمل هذا التنسيق المسؤولية للحكومة العراقية، التي تساعد في تنمية القدرات على المستويات المحلية، والإقليمية والوطنية. نوصي بأن تستمر الفرق بالتنسيق مع اللجان الإقليمية لإعادة إعمار العراق لضمان قيام حكومة العراق بإعداد المخططات لتكاليف استدامة المشاريع، مثل التدريب والصيانة. لا تستطيع وزارة الخارجية توفير الموارد لاستدامة البنية التحتية في مجمل أنحاء البلاد ويجب عليها أن لا تفعل ذلك.